جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علوم الإعلام و الاتصال

المعالجة الإعلامية لجريدة الخبر لقضايا الفساد الاقتصادي

-محاكمة بنك الخليفة 2015 نموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام و الاتصال

تخصص: صحافة مكتوبة

إعداد الطالبة:

سارة لصقع

إشراف الدكتور:

اسعيداني سلامي

الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ.بلعباس عبد الحميد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيس اللجنة
د. اسعيداني سلامي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مقررا ومشرفا
أ.بلخيري صالح	جامعة محمد بوضياف المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

إهداء

"وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "

صدق الله العظيم

إلى من ربياني وعلماني إلى أعز من يتربعون على عرش القلب إلى والدي الكريمين إلى أبي الغالي عبد العزيز إلى أمي الغالية والحنونة ميلي عائشة

إلى أخواتي أميرة،نور الهدى،والمدللة ملك

إلى أخي الوحيد وقرة عيني علي ضياء الدين.....

إلى أغلى الناس إلى من كان سببا في سعادتي إلى من ساندني وأضاء حياتي من جديد"أيوب"

إلى كل العائلة صغيرا وكبيرا

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

سارة

الشـكــر

الحمد والشكر لله العلي القدير الذي ألهمني القوة والصبر لإتمام

هذا العمل سبحانه وتعالى منه وبه العون طمعا في أن يوفقني للمزيد بإذنه ومشيئته.....

أتقدم بالشكر الخاص عرفانا وإمتنانا إلى الدكتور" سعيداني سلامي" الذي كان مشرفا على هذا العمل وعلى مساعدته ونصائحه القيمة وتوجيهاته

أشكر لجنة المناقشة على مجهوداتهم لمراجعة هذا العمل وتصويبه

وأخص بالذكر رئيس قسم علوم الاعلام والاتصال الأستاذ "بوبكر بوعزيز"

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم علوم الاعلام والاتصال بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

إلى كل من ساعدني من قريب ومن بعيد

إلى كل من علمنا حرفا وزرع في قلبنا علما

لكم مني جزيل الشكر والامتنان

ســـــارة

فهرس الموضوعات

الإهداء

الشكر

فهرس الموضوعات

ملخص الدراسة

مقدمة..... أ- ب

الفصل التمهيدي : الإطار المنهجي

1- الإشكالية.....04

2- تساؤلات الدراسة.....04

3- تحديد المفاهيم.....05-06

4- أهمية و أهداف الدراسة.....07

5- أسباب اختيار الموضوع.....08

6- مجتمع الدراسة و عينة البحث.....08-10

7- المنهج المتبع و أداة الدراسة.....12

الفصل الأول: الصحافة المكتوبة

المبحث الأول: تعريف الصحافة المكتوبة.....22

المبحث الثاني: خصائص الصحافة المكتوبة.....26

المبحث الثالث: أهمية الصحافة المكتوبة.....28

المبحث الرابع: وظائف الصحافة المكتوبة.....29

الفصل الثاني:مدخل إلى الفساد الاقتصادي

المبحث الأول: مفهوم الفساد الاقتصادي.....35

المبحث الثاني: أنواع الفساد الاقتصادي.....37

المبحث الثالث: أوجه الفساد الاقتصادي.....42
المبحث الرابع: أسباب وجود الفساد الاقتصادي.....45
خلاصة

الفصل الثالث: المعالجة الإعلامية للفساد الاقتصادي

المبحث الأول: المعالجة الإعلامية (الصحفية).....52
المبحث الثاني: دور وسائل الإعلام في محاربة الفساد.....54
المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد.....56
المبحث الرابع: واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر.....58
خلاصة

الفصل الرابع: تحليل قضية محاكمة بنك الخليفة2015

المبحث الأول: التعريف بجريدة الخبر اليومي.....64
المبحث الثاني: قضية بنك الخليفة.....66
المبحث الثالث: التحليل الكمي لفئات شكل ومحتوى المادة الإعلامية.....68
المبحث الرابع: التحليل الكيفي لفئات شكل ومحتوى المادة الإعلامية.....82
الاستنتاجات 92

خاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
.1	يبين المساحة المخصصة لموضوع " محاكمة بنك الخليفة 2015" والنسبة المئوية التي تمثلها أمام كل من المساحة الكلية والمطبوعة	69
.2	يبين مساحة العناصر التيبوغرافية	70
.3	يبين فئة الأنواع الصحفية	71
.4	خاص بحساب فئة المواضيع	74
.5	قضية محاكمة بنك الخليفة	74
.6	متابعة السلطة للمسؤولين المتهمين	74
.7	القضاء	74
.8	شخصيات بارزة في الموضوع	74
.9	يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع ملف قضية "محاكمة الخليفة 2015"	80
.10	يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع القضاء	80
.11	يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضع المسؤولين المتهمين	81
.12	يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع الشخصيات البارزة في الموضوع	81

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
.1	دائرة نسبية تمثل المساحة المخصصة لموضوع محاكمة بنك الخليفة أمام المساحة الكلية والمساحة المطبوعة	69
.2	دائرة نسبية تمثل مساحة العناصر التيبوغرافية	70
.3	دائرة نسبية تمثل فئة الأنواع الصحفية شكل بياني يوضح الأشكال الصحفية حسب التكرارات	72
.4	دائرة نسبية تمثل فئة المواضيع شكل بياني يوضح فئة المواضيع	75
.5	دائرة نسبية تمثل موضوع قضية محاكمة بنك الخليفة وعناصرها	77
.6	دائرة نسبية تمثل متابعة السلطة للمتهمين المسؤولين وعناصرها	78
.7	دائرة نسبية تمثل موضوع القضاء وعناصره	78
.8	دائرة تمثل عنصر الشخصيات البارزة في الموضوع	79

يعد الإعلام كغذاء فكري يومي في تنوير عقول الناس بإطلاعهم على مجريات الحوادث و المعارف وبتناولها شؤون الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، فالإعلام يعد مؤثرا مباشرا على افراد المجتمع فهو يقوم بتوصيل الأفكار الى أذهانهم وايجاد الصور الذهنية التي تحقق غايات القائمين بالعمليات الإعلامية فالإعلام قد يكون عيون الحكومة التي تعكس حقيقة ما يجري على ارض الواقع،كما ان وسائل الإعلام تعتبر من المصادر الأساسية للمعلومات عند كثير من الناس والتي يبني عليها الافراد مواقفهم لذا فلا بد من توظيف الإعلام توظيفا سليما في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي خاصة عند ظهور الفساد فهذه الظاهرة التي باتت منتشرة على الصعيد العالمي حيث أصبحت مسالة طبيعية لا يمكن الوقوف ضدها،لذلك فان الإعلام عليه ان يلعب دورا هاما في عملية مكافحة الفساد والمفسدين.

والفساد الاقتصادي هو من اخطر أنواع الفساد التي تصيب الدولة فهو يهدد الجانب الاجتماعي والسياسي ويؤثر سلبا على اقتصاد الدولة وهو عائق امام المسار التنموي والتسبب في ازمات مالية واقتصادية.

والجزائر واحدة من دول العالم التي انتشرت فيها ظاهرة الفساد الاقتصادي،حيث وصل الفساد الى مستويات قياسية،مما اثر سلبا على النمو الاقتصادي،حيث ظهرت في الآونة الاخيرة عدت قضايا فساد أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني وأولها أكبر قضية فساد تعرض أمام العدالة الجزائرية التي عرفت في وسائل الإعلام "بفضيحة القرن" وهي قضية"محاكمة بنك الخليفة" التي خلفت اضرارا اقتصادية جسيمة كما كبدت الدولة الجزائرية خسائر كبيرة على غرار الضحايا الذين خسروا أموالهم،لذا يجب أن تضع الدولة إستراتجيات واضحة للحد من الفساد الاقتصادي والوقاية منه ومكافحة أشكاله.

ومن هنا تاتي دراستنا لمحاولة معرفة دور الإعلام المكتوب في معالجة قضايا الفساد الاقتصادي وخصصنا اعداد من جريدة "الخبر" لتكون نموذجا في هذه الدراسة ومعالجتها لهذه القضية ومدى اهتمامها بالموضوع وبغية الوصول الى ذلك إعتمدنا الخطة التالية:

الإطار المنهجي:ويتعلق بمشكلة الدراسة وإجراءاتها المنهجية،حيث شمل أولا الاشكالية ثم تساؤلات الدراسة وبعدها تحديد المفاهيم،ثم أهمية وأهداف الدراسة وأسباب اختيار الموضوع بالإضافة الى مجتمع الدراسة وعينة البحث ،بعد ذلك تم توضيح منهج الدراسة،وهو منهج دراسة الحالة،تليه أدوات جمع البيانات.

الفصل الاول:وهو بعنوان الصحافة المكتوبة في أربعة مباحث عرضنا فيه تعريف الصحافة المكتوبة خصائص الصحافة المكتوبة أهميتها وظائفها،الفصل الثاني:مدخل الى الفساد الاقتصادي تطرقنا فيه الى مفهوم الفساد الاقتصادي أنواع الفساد الاقتصادي أوجه الفساد الاقتصادي أخيرا اسباب وجود الفساد الاقتصادي،الفصل الثالث:بعنوان المعالجة الإعلامية للفساد الاقتصادي المبحث الأول المعالجة الإعلامية(الصحفية) ثانيا دور وسائل الإعلام في محاربة الفساد،ثم الاجراءات العلاجية من الفساد الاقتصادي واخيرا واقع الفساد في الجزائر،أما الفصل الرابع:حاولنا فيه تحليل مضمون جريدة"الخبر" واعتمدنا على أسلوب التحليل الكمي والكيفي وهو بمثابة الفصل التطبيقي بالاضافة الى استنتاجات عامة وخاتمة.

1- الاشكالية:

يلعب الإعلام دورا أساسيا في مكافحة الفساد و التصدي لهذه الظاهرة التي باتت منتشرة في مجتمعاتنا من خلال ما يقوم به من وظيفة كشف المستور كون الفساد يحدث في الخفاء.

و هنا يبرز دور الاعلام في التصدي لهذه الظاهرة التي باتت منتشرة بكثرة، فعلاقة الاعلام بالفساد علاقة مزدوجة فهي علاقة كشف و علاقة وجود.

ان معالجة معالجة قضايا الفساد الاقتصادي تعتبر من اهم المواضيع التي تتطرق لها وسائل الاعلام لأنها قضايا ذات طابع سياسي اجتماعي و اقتصادي هنا تظهر اهمية وسائل الاعلام في التصدي لهذه الظاهرة من هنا يمكننا ان نتغلغل في واقع الصحافة المكتوبة الجزائرية و اسهامها في خدمة الراي العام و اظهار الحقائق و تعرية الواقع و تشريحه و التغيير فيه و لعب دور السلطة الرابعة للتقصي و للكشف عن الحقائق في الوسط الجزائري في اكبر قضية فسادتعرض امام العدالة الجزائرية قضية "محاكمة بنك الخليفة" التي تناولتها مختلف وسائل الاعلام و سنحاول في هذه الدراسة التطرق الى تحليل نموذج من صحيفة الخبر" اليومي المستقلة لمعرفة معالجتها لهذه القضية و مدى جرأتها في تحليل و استنباط النتائج و من هنا نأتي لطرح التساؤل التالي:

- كيف عالجت جريدة الخبر" قضية محاكمة بنك الخليفة لسنة 2015؟

2-تساؤلات الدراسة:

يندرج ضمن السؤال الرئيسي للإشكالية تساؤلات فرعية نوردها فيما يلي:

1- ما هي المساحة التي خصصتها جرية "الخبر" للقضية؟
2- ما هي الانواع الصحفية المعتمدة في معالجة قضية بنك الخليفة2015؟
3- هل أدبت جريدة "الخبر" موقف لها من خلال معالجة قضية بنك الخليفة2015؟
4- ما هي المعلومات المقدمة في جريدة "الخبر" في الرسائل الاعلامية حول القضية؟
5- ما هي أبرز المصادر التي اعتمدت عليها جريدة الخبر في تناولها لموضوع محاكمة بنك الخليفة2015؟

3-تحديد المفاهيم:

- **الصحافة المكتوبة:**

لغة : جاء على لسان العرب تعريف كلمة الصحيفة بانها ما يكتب فيها و الجمع صحائف و صحف.[1]

الصحافة حسب التعريف اللغوي بكسر الصاد، من صحيفة جمع صحائف او صحف و الصحيفة هي القرطاس المكتوب او روقة الكتاب بوجهيها و ورقة الجريدة بها وجهان اي صفحتان او صحيفتان.

اصطلاحا: ان الصحافة بمعنى press هي إصدار الصحف و ذلك باستسقاء الأنباء و نشر المقالات بهدف الإعلام و نشر الرأي و التعليم و التسلية، كما انها واسطة تبادل الآراء والأفكار بين أفراد المجتمع و بين الهيئة الحاكمة و الهيئة المحكومة فضلا عن انها من أهم وسائل توجيه الرأي العام.

و الصحافة بمعنى journalisme هي المؤسسة التي يعمل بها المختصون في صناعة الاخبار.[2]

اجرائيا: نقصد بالصحافة المكتوبة جميع الجرائد يومية كانت او أسبوعية أو شهرية او دورية التي تصدر في الجزائر باللغتين العربية و الفرنسية و يمكن للجمهور الاطلاع عليها.

- **المعالجة الاعلامية:**

المفهوم اللغوي للمعالجة: عالج الامر اصلحه "عالج المشكلة" عالجه و معالجة: زواله و دواء.

كما تاتي المعالجة بمعنى الممارسة اذ نقول عالجا: أي مارسا العمل ندبتكما اليه.

و اعملا به وزاولاه و كل شيء زاولته و مارسته فقد عالجته .[3]

---

[1] ابن منظور ، **لسان العرب**، دار المعارف، لبنان، 1992، ص 366.

[2] طارق سيد احمد الخليفي، **معجم مصطلحات الاعلام انجليزي – عربي**، دار المعرفة الجامعية ، ط 1، القاهرة، 2008، ص 181.

[3] أحمد العايد و آخرون، **المعجم العربي الاساسي**، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، ص 885.

- **التعريف الاصطلاحي للمعالجة الاعلامية** : يستعمل هذا المصطلح في مجال الاعلام و الاتصال و هو خاص به، و يرى "محمد منير حجاب" ان معالجة المعلومات و البيانات هي عملية التفكير الخاصة بالتعامل مع البيانات تحليلا او تركيبا لاستصلاح ما تتضمنه هذه البيانات او تشير اليه من مؤشرات او علاقات و مقارنات و موازنات.[1]
- **اجرائيا:** هي مجموع الخطوات الممنهجة المتخذة للالمامبمعلومات و جمع التفاصيل حول موضوع ما و من ثم تقديمه في شكل تحريري باستعمال فنيات التحرير المختلفة.
- و هي الجمع بين كلمتي المعالجة و الاعلامية، و المقصود بها هو العمل الاعلامي الذي زاولته وسائل الاعلام عموما و الصحافة الجزائرية خصوصا في تغطيتها لمختلف الاخبار السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية.
- **الفساد:**

لغة: أفسد الشيء جعله فاسدا، الفساد، التلف و العطب و الخلل و الاضطراب.[2]

اصطلاحا: هو خروج الشيء عن كونه منتفعا به و نقيضه الصلاح يعني كذلك الحاق الضرر بالافراد و المجتمعات، و هو انحراف اخلاقي لمسؤولين في لحكومة و الادارة.[3]

اجرائيا: الفساد هو افساد الشيء و جعله غير صالح و الحاق الضرر به.

---

[1] أسماء عبادي،**المعالجة الاعلامية للتلوث الصناعي في الصحافة الجزائرية**– دراسة تحليلية لجريدة الوطن الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 11-ص12.

[2] عيسى عبد الباقي،**الصحافة و فساد النخبة دراسة الاسباب و الحلول**، العربي للنر و التوزيع، القاهرة، ط1، 2005، ص 09.

[3] مجموعة مؤلفين،**مكافحة الفساد**، ط 1، الاكاديميون للنشر و التوزيع، ج 1، عمان، 2014، ص 13.

- **الفساد الاقتصادي:**

هو الحاق الضرر بالبناء الاقتصادي للدولة و التي تعوق تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بها و التي تؤدي إلى تخفيظ الموارد و توزيع العائد الاقتصادي وفق اعتبارات المصلحة الخاصة و ليس وفق اعتبارات المصلحة العامة.[1]

اجرائيا: جميع الانحرافات التي تلحق الضرر بالبناء الاقتصادي للدولة و المالي مما يجعل القائمين به الى تحقيق مصالحهم الخاصة و استغلال نفوذ هم على حساب المصلحة العامة.

4-أهمية و أهداف الدراسة:

ان الدراسة التي يقوم بها الباحث او الموضوع الذي يقوم بمعالجته هي نتيجة لانشغاله بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع لذا نتبع اهمية الدراسة من اهمية الموضوع نفسه كما تكمن اهمية الموضوع في العلاقة بين الفساد المالي (الاقتصادي) و الاقتصاد الوطني.

كما تهدف الدراسة الى :

- تقييم و تحليل دور وفعالية وسائل الاعلام لاسيما منها الصحافة المكتوبة.
- تسليط الضوء على مدى اهتمام جريدة "الخبر" بقضايا الفساد الاقتصادي.
- كيف عالجت جريدة "الخبر" قضية بنك الخليفة2015" هل أصبحت قائدة رأي (موقفها).
- ما أبرز المصادر التي اعتمدت عليها جريدة الخبر في تناولها لموضوع "قضية محاكمة بنك الخليفة2015".

[1] نزيه عبد المقصود محمدمبروك ،**الفساد الاقتصادي أسبابه، أشكاله، آثاره، آليات مكافحته**، دراسة مقارنة بالفكر الاسلامي، دار الفكر الجامعي، 2003، ص 36.

5-أسباب اختيار الموضوع:

ترجع اسباب اختيار موضوع الدراسةالى ما يلي:

أسباب ذاتية:

- محاولة معرفة مدى ممارسة الصحافة المستقلة لحرية الرأي و التعبير و ايصال الجمهور الى حد ممكن من الحق في الاعلام .
- تسليط الضوء على اهم قضية فساد إقتصادي وضعت امام العدالة الجزائرية و كونها قضية لها جذور قديمة في العدالة.

اسباب موضوعية:

معرفة الطرق التي استخدمتها جريدة "الخبر" المستقلة و كيفية تناولها لهذه القضية، لاسيما ان موضوع الدراسة موضوع جديد و له اهمية بارزة و اهمية بالغة في المجتمع الجزائري فهذا دافع قوي لالقاء الضوء عليه و دراسته.

6-مجتمع الدراسة و العينة:

يعد المجتمع الكلي في بحوث التحليل ، مجموعة المصادر التي نشر فيها المحتوى المراد دراسته من خلال الاطار الزمني للبحث.[1]

و في مجال الدراسة اعتمدنا على جريدة "الخبر" نظرا لنسبة السحب الكبيرة لهذه الجريدة و نسبة المقروئية التي تتميز بها الجريدة.

- **المجال المكاني:**

جريدة الخبر هي أول يومية باللغة العربية، صدرت في 01 نوفمير 1990 بعد الانفتاح الاعلامي الذي اتسمت به الساحة الاعلامية الجزائرية بعد صدور قانون الاعلام الثالث من أفريل 1990، وصلت في عيد

[1] محمد عبد الحليم، **تحليل المحتوى في بحوث الاعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 09.

ميلادها السابع سنة 1997 الى سحب مقداره 200.000 نسخة يوميا، احتفلت الخبر بعيد ميلادها العاشر كأولى الجرائد مقروئية وطنيا ربم سحب يومي متوسط مقداره 400.000 نسخة يومية.[1]

- المجال الزماني: شرعنا في هذه الدراسة من شهر 02 ماي 2015 الى غاية شهر 25 جوان 2015 و بأعداد غير متتالية.
- **عينة البحث**: ان التحكم في عينة البحث اهم خطوات تحليل المضمون و اختيارها لا يتم في خطوة واحدة.[2]

و لعل أهم خطوة يمر بها الباحث هو اختياره للفئةالممثلة تمثيلا دقيقا لمجتمع البحث.[3]

و قع اختيارنا على (02) شهرين من اعداد جريدة الخبر و بأيام غير متتالية.

و من مجموع 12 عدد من جريدة الخبر وفي الفترة التي تناولت فيها الجريدة الحديث عن محاكمة بنك الخليفة 2015 –محاكمة القرن– و الجدول الموالي يمثل عينة الدراسة، و هي في دراستنا عينة قصدية تم اختيارها حسب اعداد السحب، و بهذا يمكن تعيين العينة كالتالي:

العينة القصدية (العمدية): و هي العينة التي يختارها الباحث اختيارا مقصودا بين وحدات المجتمع الاصلي بحيث تكون قريبة من المجتمع و هذه العينة تكون صالحة للعمل،[4] و تعرف العينة القصدية تحت أسماء متعددة مثل: العينة الغرضية، او العينة العمدية أو العينة النمطية، و هي أسماء تشير كلها الى العينة التي يقوم الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة بل يقوم هو شخصيا باقتناء المفردات الممثلة اكثر من غيرها لما يبحث عنه من معلومات و بيانات و بالتالي لا يجد صعوبة في سحب مفرداتها بطريقة مباشرة، مثلا فإذا قام الباحث بتحليل موضوع اعلامي معين في دورة معينة خلال فترة محددة، و بعد الدراسة الجيدة لمجتمع البحث تبين له ان الجريدة تناولت هذا الموضوع في بعض اعدادها بكيفية وافية معمقة، و هي بالنسبة المستهدفة

---

(1) دليلة غروبة:،**دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه اعلامو اتصال، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010، ص 40.

(2) محمد شطاح، نعمان، بوقرة،**تحليل الخطاب الادبي و الاعلامي بين النظرية و التطبيق** ، مكتبة الاداب، القاهرة، الطبعة الاولى، 2006، ص 38.

(3) بسام مشابقة: **مناهج البحث الاعلامي و تحليل الخطاب**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الاردن، 2010، ص 89.

(4) **نفس المرجع**، ص 89.

بالبحث اكثر تمثيلا من المفردات الاخرى الصادرة خلال الفترة نفسها لذا يقوم باقتناء هذه الاعداد مباشرة، لتشكيل العينة القصدية للدراسة[1]. و بما ان موضوع دراستنا و الذي هو قضية محاكمة بنك الخليفة 2015.

فإن هذه القضية (المحاكمة) تحدثت عنها الجريدة حسب مدة الجلسات المقدرة بـ 32 جلسة و بأيام غير متتالية أي لم تتحدث عنها كل يوم و لهذا اخترنا هذه العينة التي تعطي حرية اختيار الاعداد المراد دراستها.

[1] احمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام و الاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2010، ص ص 197-198.

الرقم التسلسلي	التاريخ	العدد
01	2 ماي 2015	7779
02	04 ماي 2015	7781
03	07 ماي 2015	7784
04	10 ماي 2015	7787
05	26 ماي 2015	7803
06	01 جوان 2015	7809
07	05 جوان 2015	7813
08	07 جوان 2015	7815
09	15 جوان 2015	7823
10	23 جوان 2015	7831
11	24 جوان 2015	7832
12	25 جوان 2015	7833

7- المنهج المتبع وأداة الدراسة :

فيما يخص المنهج المتبع في الدراسة فقد تعددت تعاريف البحوث العلمية الا ان التعريف الاكثر استخداما هو: عبارة عن جملة من الخطوات المنظمة التي يجب على الباحث اتباعها في اطار التزام بتطبيق قواعد معينة تمكنه من الوصول النتيجة المسطرة .[1]

لذا يتعين على كل باحث ان يختار المنهج او الاسلوب الذي يتطابق والمشكلة التي سيدرسها ولتحقيق اهداف هذه الدراسة كان لزاما علينا استخدام منهج **دراسة حالة** ، ان كلمة حالة في اللغة العربية تعني حال الشيء ، سواء كان شخصا او حيوانا او جمادا او تنظيميا ...الخ .وهي تفيد كنية الشيء اي ماهو عليه من وضع، من حيث تكوينه الخاص في اطار المحيط المتفاعل معه ، يقابل هذه الكلمة في اللغة الفرنسية:Lcas ،ا لتي تشير الى الوضعية التي عليها الشيء ،لذا فان دراسة الحالة في اللغة العربية يقابلها في اللغة الفرنسية مصطلح Etudedens cas المستخدم في البحث العلمي ، للدلالة على تلك الدراسة المتعمقة لحالة فردية معينة بغض النظر عن طبيعة هذه الحالة سواء كانت فرد أو جماعة ،او هيئة سياسة أو اقتصادية او مؤسسة اعلامية .

ومن ذلك يمكن القول :ان دراسة الحالة هي البحث المتعمق للحالات الفردية في اطار المحيط تتفاعل الذي تتفاعل فيه ، حيث تقوم هذه الدراسة – كما ذكر محمد زيان محمد – على افتراض ان كل حالة قابلة للدراسة تكون مع المجال الذي تتفاعل داخله وحدة وكلا ، وبالتالي لا يمكن ابدا فهم معاني الجوانب المبحوثة واهميتها على مستوى اي حالة مهما كان نوعها خارج اطار المجال التي تتفاعل وسطه [2]

***الأداة البحثية:**التي يمكن استخدامها في هذه الدراسة هي" أداة تحليل المضمون" وذلك من أجل تحديد كيف تمت معالجة قضية الفساد الاقتصادي لمحاكمة "بنك الخليفة2015 " من خلال جريدة "الخبر" ، مع العلم أن تحليل المضمون هو أسلوب بحث علمي يسعى الى وصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الاعلامية المراد تحليلها وقد استخدمت دراستنا هذا المنهج كونه مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى الى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني.[3]

---

[1] احمد بن مرسلي ،**مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،ط 4، 2010،ص283 .

[2] **مرجع نفسه** ،ص ص 301،302 .

[3] محمد عبد الحميد،**البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، عالم الكتب ،القاهرة ، 2000،ص220 .

***أداة جمع البيانات :**

تحليل المضمون يتمثل في مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى لاكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني من خلال البحث الموضوعي والمنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى.[1]

وبالتالي تحليل المضمون عموما هو أسلوب للبحث يسعى لوصف محتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الاعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث او فروضه ، طبقا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث وذلك بهدف استخدام هذه البيانات إما بوصف هذه المواد الاعلامية التي تعكس السلوك الاتصالي العلني للقائمين بالاتصال او لاكتشاف الخلفية الفكرية او الثقافية او السياسية او العقائدية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية ، او للتعرف على مقاصد القائمين بالاتصال ، وذلك بشرط ان تم عملية التحليل بصفة منتظمة ،ووفق اسس منهجية ومعايير موضوعية وان يستند الباحث في عملية جمع البيانات وتحليلها على الاسلوب الكمي بصفة أساسية. [2]

-ويتم تحليل المضمون عن طريق تحويل محتوى المادة الإعلامية الى وحدات قابلة للعد والقياس ، وهذه المرحلة او الخطوة تمثل السمات الأساسية للتحليل الكمي والتي تنطلق من :

1- تصنيف المحتوى وتحديد الفئات .

2- تحديد وحدات التحليل .

3-تصميم استمارة مع جمع البيانات فيها.

- ❖ تصنيف المحتوى وتحليل الفئات: وهي مرحلة من مراحل تحليل المضمون تنطلق من النص المراد .وتدوين الكل الى تقسيمات ذات خصائصها ومواصفات تجسد عمليا المفاهيم النظرية والتساؤلات التي يثيرها البحث ، وهي وحدات يمكن إخضاعها للعد والقياس بسهولة ويعطى وجودها او غيابها وتكرارها دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج تبعا لأغراض البحث.

---

[1] محمد عبد الحميد : **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1997،ص55 .

[2] سمير محمد حسين، **تحليل المضمون** ،عالم الكتب ،القاهرة،1983،ص22 .

❖ اختيار الفئات : تعد الفئات اركانا تؤدي وظيفة تصنيف المحتوى كميا ويشترط في اختيارها الخصائص التالية :

1-ان تكون الفئات شاملة : لا بد ان يكون تصنيف مجموع المحتوى شاملا.

2-ان تكون الفئات خاصة : فلا يمكن ان تنتمي نفس العناصر الى عدة فئات .

3-ان تكون الفئات موضوعية : يجب ان تكون خصائص الفئة كافية الوضوح وتتحدد الفئات في نوعين اساسيين هما :[1]

1/ فئات الشكل :

هي تلك التي تجيب على السؤال:كيف قيل؟

-فئة قيمة الموضوع : وتخص فئة الموضوع تيبوغرافيا من حيث :موقع النصوص ، انماط العناوين والصور ، وهي تجيب على السؤال التالي : ماهي القيمة التي اعطتها جريدة"الخبر" للموضوع من حيث الموقع والعناوين والصور ؟

فئة حجم التغطية : وتخص حجم مساحة النصوص ، العناوين والصور . اذن للاجابة عن القيمة فان حجم التغطية المكثف يدل على اهمية الموضوع او الحدث بالنسبة للصحيفة.

فئة ايام التغطية او المعالجة : ويقصد بها الفترة التي ركزت بها الصحيفة الحديث عن هذا الموضوع .

2/فئات المحتوى :

وهي الفئات التي تجيب على سؤال ماذا قيل ؟ وتشمل مايلي :

I. فئة الموضوع : وهي المستخدمة غالبا تجيب على السؤال : ماذا يعالج في العملية الاتصالية وكان يعتمد عليها في تصنيف المواد في المكتبة و اركان الصحف الكبيرة.
II. فئة اتجاه العملية الاتصالية : تتعلق بالفئات التي تستعمل في تحقيقات الرأي من حيث التأييد والمعارضة والمحايدة .

[1] محمد عبد الحميد ، **مرجع سابق** ،ص212 .

III. فئة القيم : وهي اما ان تبحث عن اسباب اتجاه العملية الاتصالية لماذا معارضة او محايدة؟ واما عن الهدف الذي تريد اتباعه.

IV. فئة الانواع الصحفية : وتشمل كل من التعليق ، العمود ، المقال، التقرير، الخبر ، الحديث ، الاستطلاع ، التحقيق ....

V. فئة المصدر : وهي الفئة التي تصنف المحتوى حسب مصدره.

-وقد اختيرت في هذا البحث الوحدات التالية :

1-**وحدة القالب** : او الشكل الصحفي فقد تم اختيار قالب الخبر الصحفي كوحدة يتم من خلالها عد الاخبار حيث يتم تحليل كل الاخبار الصحفية الواردة في صفحة الجريدة .من خلال مادة موضوع التحليل ومنها :

الخبر ، المقال بانواعه والتحقيق والحديث الصحفي وحتى الرسوم الكاريكاتورية وغيرها من القوالب الفنية التي تستخدمها وسائل الاعلام في تقديم المحتوى الى جمهور القراء .....احداث نقل للمعاني والافكار

2- **وحدة الفكرة** : تناولها يفيد في تحديد اكثر الفئات استخداما في الكشف عما يقوله المحتوى و قد ساعدت هذه الوحدة في الدراسة في الكشف عن اهم انواع المواضيع والتمييز بينها و تعدد تكراراتها والكشف عن عناصرها الموضوعية ، فان تستخدم الوحدة في تحديد الاتجاهات السائدة في محتوى المادة الاعلامية و اختيارها يعني اعتماد الباحث على تناول الوحدات الاخرى وهي الوحدات اللغوية التي تعبر عنها من كلمة الى فقرة .

وفي اطار الوحدات اللغوية يتوقف تحديد وحدتي التسجيل التي قد تتمثل في الكلمة او الجملة ، ووحدة السياق التي قد تتمثل في الجملة او الفقرة ، وقد وقع اختيارنا لوحدة الفكرة دون الوحدات اللغوية الاخرى نظرا لانعدام إمكانيات التقنية وادوات الترميز .

3-**وحدة مساحة المادة الاعلامية** : لما ورد في الدراسات فان تقدير المساحة لموضوع التحليل بحسب عدد الأعمدة او الصفحات او الاسطر التي يشغلها الموضوع.

ووحدة المساحة الخاصة بموضوع الدراسة في جريدة الخبر هي السنتيمتر المربع (سم^2) وذلك بالنسبة لقياس المساحة الكلية للجريدة والمساحة المخصصة للحدث حسب العناصر التيبوغرافية والشكل الصحفي للمادة الاعلامية

انطلاقا من الفئات والوحدات التي قدمنها سنقوم في دراستنا باجراء عملتي التحليل الكمي والكيفي لمحتوى المادة الاعلامية المتعلقة بقضية الفساد ببنك الخليفة من خلال جريدة "الخبر"

وفيما يخص تحليل المضمون فان آخر اجراءاته هو عملية الصدق والثبات ويعتبرها جل الباحثين انها من بين شروط هذه الاداة ،وهي تستعمل للتاكد من وجود اتفاق شامل في النتائج .

-وقد عرف "مارشال الثبات " : هو نفس الدرجة التي يصل عندها الباحث على نفس الدراسة وباستخدام نفس المنهج فاذا ما اشارت النتائج الى تفسيرات او استدلالات معينة خرج بها الباحث يعني ان هناك ثبات في التفسير يتخطى مرحلة الثبات ، النتائج التي تشير الى اتفاق بين نتائج الاختبارات ونتائج الدراسة الاصلية.[1]

-ويقصد بصدق التحليل ان يكون التحليل صالحا لترجمة الظاهرة التي يحملها بأمانة [2] ومن أجل تحقيق مستويات معقولة من الثبات فانه يجب اتباع الخطوات التالية :

1- تعريف حدود الفئة باقصى تفصيل حيث يجب شرح كل وحدة من وحدات التحليل حتى يفهم المرمزون الاجراءات الكاملة .

2- تدريب المرمزون لاستخدام اداة الترميز ونظام التصنيف ثم اجراء جلسات تدريبية يتم فيها مناقشة النتائج ليحلل في الاخير ما يحصل فيه من عدم اتفاق بين المرمزين .

3-اجراء دراسة استكشافية يتم فيها اختيار عينة ثانوية من اصل العينة موضع الدراسة ووضع مرمزين مستقلين يقومان بتصنيفها واذا كانت المدرسة الامريكية تقف في قياس الثبات عند التحليل الكمي ، فان المدرسة الفرنسية التي ترجمتها الدكتورة (عواطف عبد الرحمان) تعدتها الى التصنيف الجانب الكيفي مع اختيار المرمزين للعينات اختيارا عشوائيا حتى تستعيد عنصر الذاتية ويجب الاشارة الى ان هناك عدة طرق لاختبار الثابت من بينها :

أ_ طريقة اختبار واعادة الاختبار : في هذه الحالة يجرى الاختبار مرتين على نفس المادة الاعلامية وبنفس الاسلوب ويعتبر ان الثبات قد تحقق ما لم تغيير في النتائج التي تم التوصل اليها في الاختبارين .

---

[1] محمد عبد الحميد ، **تحليل المحتوى في بحوث الاعلام** ، ديوان المطبعات الجامعية ،الجزائر ،1979،ص 213 .

[2] رشدي طعيمة ، **تحليل المحتوى في علم الاجتماع ، مفهومه ، استخدامه** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1987 ، ص 171

ب_ طرقة التقسيم النصفي: وتبعا لهذه الطريقة يقسم المحتوى الى نصفين او اكثر وترميز كا منهما ثم تقارن النتائج في النهاية ليشير الاتفاق او الاختلاف بينهما الى مستوى الثبات .

ج_ طريقة الاشكال المتكافئة : او المتعادلة وتتطلب هذ ه الطريقة اعداد صور متكافئة مع المحتوى او المادة التي تم عليعا الترميز ويجرى الاختبار على هذه الصور ثم نقارن النتائج بعد ذلك .

هناك عدة طرق قدمها الباحثون في تحليل المحتوى لقياس الثبات من خلال بناء العلاقة الرياضية بين مستويات والاتفاق والتباين ومجموع الوحدات التي تم عليها الاختيار طبقا لرؤية الباحث للخروج بمعامل الثبات الذي يتم قبوله او رفضه وقد قدم "دانيلسون" نموذجا لبناء شكل انتشار ،يجمع نتائج المرمزين على المستوى الافقي والراسي لكل وحدة من الوحدات محل الاختبار في الوثيقة.

حيث يقوم المرمز (أ) بتسجيل ترميزه في المربعات الرأسية والمرمز (ب) يسجل في المربعات المشتركة الى التباين ومن ثم يمكن حساب نسبة الاتفاق (معامل الثبات) بنسبة الانتشار في مربعات مشتركة الى عدد الوحدات الكلية ويكون معامل الثبات كالتالي:[1]

معامل الثبات: $\frac{M\ 2}{N1+N2}$

ن:عدد المحكمين او المرمزين .

- أما "هوليستي"فقد قدم معادلة أخرى لقياس الثبات هي كالاتي:

الثبات :

$$\frac{\text{ن(متوسط الاتفاق بين المحكمين)}}{\text{1+(ن– 1) متوسط الاتفاق بين المحكمين}}$$

[1] محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام** ، ديوان المطبعات الجامعية ،الجزائر ،1979،ص215 –ص216 .

حيث:

M: عدد قراءات الترميز المتفق عليها .

N2+N1 :المجموع الكلي لقرارت الترميز من قبل المرمز الاول و الثاني على التوالي[1].

و بعد القراءة المتكررة لعينة الدراسة، قمنا بتصميم دليل التعريفات الاجرائية للفئات و عناصرها، و قدمناها الى مرمزين قصد التأكد من علميتها و اثرائها، و قد كانت النتيجة كالاتي:

- نسبة الاتفاق بين المحللين:

➢ المحلل (أ) قام بترميز 11 وحدة

➢ المحلل (ب) قام بترميز 11 وحدة

➢ اتفق المحللان على ترميز 10 وحدات

- حساب مجموع الوحدات:

بالنسبة للمحكم (أ): 11- 10= 1 وحدة

بالنسبة للمحكم (ب): 11-10= 1 وحدة

- مجموع الوحدات المتفق على ترميزها هي :

1+1= 2 وحدة

- حساب مجموع الوحدات التي قام المحللان بترميزها:

10+2= 12 وحدة

بعد الحصول على مجموع الوحدات نحسب معامل الثبات بين المحللين:

12 ⟵ %100

10 ⟵ س

[1] رشيد طعيمة ،**تحليل المحتوى في علم الاجتماع،مفهومه ،استخدامه** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1987،ص 181 .

$$\text{س} = \frac{100\times10}{12} = 83.3\ \%$$

- نسبة معامل الثبات بين المحللين "أ و ب" هي 83.3 % و هي نسبة ثبات كافية لاعتمدها في التحليل لأنها أكبر من نسبة الثبات المطلوبة المقدرة بـ 80 % في هذه التحاليل.[1]

[1] **المرمزون هم**: أ : الأستاذ زواوي، أستاذ بقسم علوم الإعلام و الاتصال.
ب: الأستاذة سيفون، أستاذة بقسم علوم الإعلام و الاتصال

تمهيد:

تعتبر الصحافة المكتوبة من أهم وسائل الإعلام التي فرضت نفسها على المستثمرين والسياسيين والقراء خاصة، كما لها دور كبير في خدمة المجتمع ودفعه نحو تحقيق أهدافه، كما تقوم بتوفير المعلومات وكشف الحقائق وطرح الآراء المختلفة التي تساعد في تكوين الرأي العام ومعالجة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى الصحافة المكتوبة حيث تناولنا أهميتها وخصائصها ووظائفها المختلفة.

المبحث الأول: تعريف الصحافة المكتوبة

1- مفهوم الصحافة المكتوبة:

إن مفهوم الصحافة قد اتخذ أبعاد جديدة مع تطور الممارسة الصحفية ونمو الدراسات الصّحفية بحيث لم يعد هناك مفهوم واحد للصحافة يمكن أن يتفق عليه الجميع.

فالصحافة هي مرآة للحياة في المجتمع بجميع أنشطته وهي سجل للوقائع يوما بعد يوم أو أسبوعا بعد أسبوع أو غير ذلك. [1]

وفي هذا المجال يمكن أن نرصد أربعة مداخل المدخل[2] اللغوي والمدخل القانوني والمدخل الإيديولوجي والمدخل التكنولوجي. [3]

أولا: التعريف اللغوي:

في معجم المصطلحات الإعلامية تستخدم كلمة صحافة بمعنى Presse وهي مرتبطة بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات، وتعني أيضا Journalisme وهي علم فن إصدار الصحف من جرائد ومجلات، ويشتمل ذلك على كتابة وتحرير مواد الصحفية. [4]

و Journaliste بمعنى الصحفي وهو الذي يمتهن الصحافة، فكلمة الصحافة تشمل إذا الصحيفة والصّحفي في نفس الوقت، أما المتعارف عليه اليوم في الصحافة العربية، فيرجع فيه الفضل إلى نجيب الحداد منشئ صحيفة "لسان العرب" في الإسكندرية، وهو أول من استعمل لفظ الصحافة، بمعنى صناعة الصحف والكتابة فيها، وهنا أخذت كلمة صحافي. [5]

ثانيا: التعريف القانوني:

ويقصد بالتعريف القانوني للصحافة، التعريف الذي تأخذ به قوانين المطبوعات والذي على أساسه تعامل الصحافة من قبل الحكومات، وقانون الإعلام الجزائري لسنة 1990 يعرف الصحافة في مادته 15: " تعتبر نشرية دورية في مفهوم هذا القانون كل الصحف والمجلات بكل أنواعها والتي تصدر في فترات منتظمة إلى صنفين:

---

(1)– فاروق أبو زيد، **مدخل إلى علم الصحافة**، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 1998، ص37.

(2)– زهير إحدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص11.

(3)– فاروق أبو زيد، **مرجع سابق**، ص37.

(4)– كرم شبلي، **معجم المصطلحات الإعلامية**، القاهرة، دار الشروق، 1989، ص458.

(5)– فروق أبو زيد، **مرجع سابق**، ص37.

- الصحف الإخبارية العامة.

- النشريات الدورية المتخصصة.

وجاء في المادة 16: " تعتبر صحف إخبارية عامة بمفهوم هذا القانون النشريات الدورية التي تشكل مصدر للإعلام حول الأحداث الوطنية أو الدولية والموجهة إلى الجمهور.

ويعرف هذا القانون الصحافي في مادته 28: "الصحفي المحترف هو كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقاءها واستغلالها وتقديمها خلال نشاطه الصحافي الذي يتخذه مهنته المنتظمة ومصدر رئيسي لدخله.[1]

ثالثا: التعريف الإيديولوجي:

يختلف تعريف الصّحافة باختلاف الإيديولوجية التي يتبناها النظام الصّحفي القائم في المجتمع، وهو بالتالي يرتبط بالفلسفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها هذا المجتمع، وفي هذا المجال نجد تعريفين أساسين يسودان واقعنا المعاصر.

رابعا: التعريف الليبرالي:

تعتبر الصحافة وسيلة للتعبير عن حرية الفرد من خلال حقه في ممارسة حرياته السياسية والمدنية، وفي مقدمتها حقه في التعبير عن أفكاره وآرائه تحت مبدأ حرية الصّحافة.

خامسا: التعريف الاشتراكي:

إن الصحافة كانت وما تزال ظاهرة ملتزمة وإنسانية وعامة تخدم باستمرار أهداف طبقة معينة بالإضافة إلى الإستراتيجية والتكتيك اللذين تستخدمهما هذه الطبقة.

إن الصحافة لا يمكن النظر إليها من حيث علاقتها المتبادلة مع المجتمع ودورها في العملية الاجتماعية، إن المدخل الإيديولوجي في تعريف الصحافة يركز بشكل خاص على الجانب الوظيفي للصّحافة أكثر من أي جانب أخر.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 قانون رقم 90- 70 مؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام.

سادسا: التعريف التكنولوجي للصحافة:

يقصد بتكنولوجيا الصحافة إذن، التطبيق العلمي للاكتشافات العلمية في مجال الصحافة وتكنولوجيا الصّحافة جزء من تكنولوجيا الإعلام، بمعنى أن تطور الوسائل يعتبر العامل الرئيسي في إحداث التطور الاجتماعي للبشرية، فلقد استفادت الصحافة من الإنجازات التكنولوجية في مرحلة الطباعة ولا شك أنها تستفيد كثيرا من المرحلة الإلكترونية حاليا. [1]

* ومنه ليس هناك تعريف شامل وواحد للصّحافة، وعليه يمكن القول أن كلمة الصحافة قد تستخدم للدلالة على أربعة معاني:

أ- المعنى الأول:

الصحافة بمعنى الحرفة أو المهنة وهي تتصل بجانبين:

- تتصل بالصناعة والتجارة.
- تتصل بالشخص الذي اختار مهنة الصحافة.

ب- المعنى الثاني:

الصحافة بمعنى المادة التي تنشرها الصحيفة كالأخبار والأحاديث والتحقيقات الصحفية، فهي متصلة بالفن والعلم، فن التحرير الصحفي، فن التحقيق الصحفي، وفن المقال.

ت- المعنى الثالث:

الصحافة بمعنى الشكل الذي تصدر به، فالصحف دوريات مطبوعة تصدر عن عدة نسخ وتظهر بشكل منتظم وفي مواعيد ثابتة متقاربة أو متباعدة.

ث- المعنى الرابع:

الصحافة بمعنى الوظيفة التي تؤديها في المجتمع الحديث، أي كونها رسالة تستهدف خدمة المجتمع والفرد الذي يعيش فيه.

---

[1]- فاروق أبو زيد، **مرجع سابق**،ص ص ص40، 41، 42.

وبهذه المعاني تتصل الصحافة بطبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الذي تصدر فيه وبنوعية النظام السياسي والاجتماعي القائم به، ثم الإيديولوجية التي يؤمن بها هذا المجتمع. [1]

المبحث الثاني: خصائص الصحافة المكتوبة:

إن الحديث عن الصحافة المكتوبة يقودنا بالضرورة في الحديث عن أهم خصائصها التي تميزها عن باقي وسائل الاتصال الجماهيري التي تعتبر إحداها، خاصة وأنها حظيت بأهمية خاصة منذ القديم وتقدمت جنبا إلى جنب مع الحياة البشرية، لمحت لنا محطاتها هذه الخصائص أو السمات على حد التعبير، سمحت لها بالصمود أمام التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال بما حملت من مغريات وخدع في ظل عالم الصّورة وثقافة العين، ولا شك في أن الصحافة المكتوبة تشترك مع وسائل الاتصال الأخرى كالتلفزيون، أو الراديو أسرع من تقديمها في الصّحف، كما أن هذه الأخيرة إن احتفظت بالمعلومات فإنها لا تستطيع الاحتفاظ بالشكل الذي يقوم الكتاب به مثلا، كما لا تستطيع تقديم وجهات نظر طويلة كما هو الحال في المجلات، ولا شكل أقرب إلى الواقع كما هو

[1]– فاروق أبو زيد، **مرجع سابق**، ص ص ص46، 47،48.

الحال في المجلات، ولا شكل أقرب للواقع كما هو في التلفزيون، لكن هذا لا يمنع بأن تقدم كل هذا بوجه مختلف وربما أفضل من أي وسيلة أخرى، طالما أنها جزء هام لا يمكن تجزئته من حياة الأفراد واعتبارها من أقدم وسائل الإعلام.

تميزت الصحافة المكتوبة بالمحافظة على حضورها داخل المجتمع الجماهيري رغم مزاحمتها من طرف وسيلة الاتصال السمعية البصرية والتي في مقدمتها التلفزيون بما يقدمه من مواد ترفيهية خاصة ساعدت على انجذاب الجماهير نحوه، ومع هذا فإن للصحيفة خاصية في كونها تتيح للقارئ فرص أكبر من بين عدد كبير من الرسائل، والمضامين أو الموضوعات التي تقدمها يوميا أو أسبوعيا حيث أنه بإمكانه. [1]

تجاهل أي مادة وبكل بساطة لا تتماشى مع معرفته أو ثقافته أو اتجاهاته الفكرية والسياسية، على العكس من ذلك أمام الوسيلة السابقة فهو يتابع المواد المعروضة عليه مضطرا وإن كان ذلك يتنافى مع احتياجاته.

تتيح الصحيفة فرصة أكبر للقارئ ومتابعتها في اختيار الوقت أو الزمان والمكان المناسب له وبالطريقة التي يريدها هو، أو من أين يبدأ وأين ينتهي، مع إمكانية قراءة المادة الإعلامية بغض النظر عن نوعها أكثر من مرة، وهذا ما يعطيه وقتا كافيا لاستيعاب المعنى والتدقيق في مختلف التفاصيل.

والصحيفة يمكن حملها والاحتفاظ بها وكذا اقتناءها بتكاليف أقل، وإن كانت هذه الخاصية متوفرة أيضا في الوسائل الأخرى بعد التكنولوجيا الأخيرة التي مكنت من استخدام وسائل التسجيل الصوتية والفيلمية، إلا أن ذلك يتطلب تكاليف باهظة كما دعمت على حساب الصحيفة التي أصبحت هي الأخرى تسجل في وثائق مصغرة بمقاسات محددة تمكن من استرجاعها وقراءتها وقت الحاجة عن طريق استخدام أجهزة القراءة، ومع هذا تبقى الصحيفة الورقية كما سبق وأن ذكرنا أسهل وأنجح بكثير.

بما أن الصحيفة تمكن الفرد من السيطرة على ظرف التفرد فهي: بالضرورة تسهل عملية الاستجابة لدية وترسخ الأفكار من خلال عنصر تكرار القراءة، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الصحيفة أفضل في استخدامها لتقديم المواد الطويلة والمعقدة التي طبعتا نجاح من القارئ إلى التفرع بها.

[1]- نزهة حانون، **الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية ميثاق السلم والمصالحة الوطنية** نماذج دراسة لجريدتي النصر والخبر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2007- 2008، ص ص71،72.

الخطاب المكتوب لا يستدعي من القارئ الكثير من الجهد أو توظيف[1] جميع حواسه على اعتبار أنه يتفاعل مع حاسة واحدة ومع هذا، توجب الصحيفة على القارئ استحضار خياله الذي يؤدي إلى الإدراك ويسهل عليه عملية التفسير بصورة سليمة بعيدة عن الكثرة من المنبهات السمعية والبصرية، وهكذا تكتمل لديه عملية الإقناع بصورة واضحة، فالصحافة كما يقول ماكلوهان: "من الوسائل الباردة في ذاتها ولكنها ساخنة في تعديها إلى جمهورها، وقد أكدت نتائج الدراسات نجاح المطبوع في تحقيقه لفهم أحسن للرسائل بغض النظر عن نوعها أو محتواها من خلال تأكيد مدى الاندماج الذي تتيحه الوسائل المطبوعة مع الرسائل مقارنة مع الوسائل السمعية البصرية. [2]

المبحث الثالث: أهمية الصحافة المكتوبة

معروف اليوم أن الصحف والمجلات من حيث نسبة مقروئيتها وتوجيهها للرأي العام، من أهم وسائل الاتصال التي لا يمكن الاستغناء عنها في المجتمعات الحديثة فهي تعتبر بحق من مقومات الحياة الفكرية والسياسية المعاصرة والصحافة كوسيلة اتصال تقرأ لعدة أغراض منها:

- الإطلاع على ما فيها من أخبار بدافع الرغبة في الوقوف على أحوال محيطها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي.

---

[1]- نزهة حانون، **المرجع سابق**، ص72.

[2]- نزهة حانون، **المرجع نفسه**، ص ص72،73.

– معرفة القضايا التي يتحدث عنها الرأي العام أول بأول.

التسلية والإمتاع بما فيها من طرائف خبرية ونوادر أدبية وتسلية.

أما الحكومات والسلطات الرسمية في جميع بلدان العالم فتستعملها كسلاح قوي للدفاع عن أفكارها السياسية خاصة وخصوصيتها الثقافية التي تميزها عن غيرها.

تبقى الصحافة منبرا مهما للرأي العام ومن أقدر الوسائل على بلورته والتأثير فيه، مع ملاحظة أنها وليدة زمانها.

الصحافة جزءا هاما في الجهاز السياسي لكل دولة، وهي في الوقت نفسه أداة هامة في بناء المجتمعات إذ أحسن استعمالها، كما أن لها أهميتها في توجيه الرأي العام وهيبتها الخاصة في جميع المجتمعات.

مع ذلك تبقى "الصحيفة اليومية" في مجال الاتصال المطبوع هي الوسيلة التي فرضت نفسها على المستثمرين والسياسيين والقراء على حد سواء. [1]

إن شبكة توزيعها سواء كانت مبنية على نظام المراسلات، الوكلاء، التوزيع المباشر أو الاشتراك فهي أكثر كثافة وانتظام من غيرها من وسائل الاتصال المطبوعة. [2]

المبحث الرابع: وظائف الصحافة المكتوبة

إن للصحافة المكتوبة عدة وظائف تؤديها داخل المجتمع وقد نمت هذه الوظائف وزادت بتعدد المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة حيث تضيف كل مرحلة تاريخية وظائف جديدة للصحافة تلبي احتياجات التطور الذي يحققه المجتمع خلال هذه المرحلة التاريخية.

كما تختلف وظائف الصحافة باختلاف النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم في المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة، فوظائف الصحافة في المجتمعات الليبرالية تختلف عنها في المجتمعات الاشتراكية ومن أهم وظائف الصحافة المكتوبة ما يلي:

---

[1]– فضيل دليو، **الاتصال مفاهيمه – نظرياته– وسائله**، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص ص83، 84.

[2]– فضيل دليو ، **المرجع نفسه**، ص85.

1- وظائف الصّحافة في المجتمعات الليبرالية: انعكس الواقع السياسي والاجتماعي في المجتمعات الليبرالية على مفهوم الصّحافة، وبالتالي على الوظائف التي يقوم بها الصّحافة في تلك المجتمعات، فحرية الصّحافة تعتبر أحد الملامح البارزة والواضحة في الديمقراطية الليبرالية إلى جانب الحريات الفردية كحرية التعبير، وعليه تنفرد الصّحافة في هذه المجتمعات بأداء وظيفتين هامتين:

- تدعيم المشاركة الشعبية في الحكم.

- تنظيف المجتمع من الفساد. [1]

*أ- تدعيم المشاركة الشعبية في الحكم: تقوم الصحافة في المجتمعات الليبرالية بنشر البيانات والمعلومات عن اتجاهات وخطط الحكومة، كما تظهر رد الفعل الشعبي اتجاه سياسات الحكومة وخططها، مما يساعد في اتخاذ القرار السياسي، أي تدعيم المشاركة الشعبية في الحكم. [2]

فالصحافة المعارضة يمكنها أن تكشف أخطاء سياسة حكومية، والصحافة المؤيدة تكشف عن مقدار التأييد الشعبي، والصّحافة المستقلة تؤيد أو تعارض حسب رؤيتها الخاصة.

* ب- تنظيف المجتمع من الفساد: تقوم الصحافة في المجتمعات الليبرالية بدور الرقيب على الحكومة وعلى المشاريع العامة والخاصة، وتقوم بالكشف عن الانحرافات والأخطاء التي ترتكب في حق الشعب، وقد ساعد على ذلك الحرية الواسعة التي تتمتع بها الصحف والحماية التي يكفلها القانون للصحف التي تتعرض لقضايا الانحرافات والحق الذي يعطيه للصّحفي في عدم الإفشاء بأسماء المصادر التي تزوده بالمعلومات.

2- وظائف الصحافة في المجتمعات الاشتراكية: تعتبر الواقعية والالتزام خاصيتان أساسيتان تميزان الاشتراكية، والصحفيون يقومون بنشاطهم باعتبارهم جزء من طبقة اجتماعية، وعليه نجد الصّحافة في المجتمعات الاشتراكية تنفرد بأداء الوظائف التالية:

***أ- الدفاع عن النظام الاشتراكي:** عن طريق إبراز الإنجازات التي تحققها التجربة الاشتراكية في المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة، فهي تحت هيمنة السلطة وموظفة لخدمتها وحماية سياستها.

[1]- فاروق أبو زيد، **مدخل إلى عالم الصحافة**،ط2، القاهرة، عالم الكتب، 1998، ص48.

[2]- بيار ألبير، **الصحافة**، تر: فاطمة محمود عبد الله، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص147.

* **ب- التوعية الإيديولوجية:** عن طريق شرح الفلسفة الاشتراكية وتبسيطها لجماهير القراء من أجل تكوين الوعي الاشتراكي، فهي تلتحم مع الإيديولوجية الحاكمة. [1]

* **ج- الصحافة سلاح فعال في الصراع الإيديولوجي:** تستخدم الصّحافة في المجتمعات الاشتراكية كسلاح فعال في مواجهة الأفكار والفلسفات البرجوازية المناهضة للفلسفة الاشتراكية، فالحرية بالنسبة لهذه الصّحافة هي أهمية التحرر من الطغيان الرأسمالي، كذلك تستخدم الصّحافة لمقاومة وكشف التيارات التحريفية داخل المعسكر الاشتراكي. [2]

3- وظائف الصحافة داخل المجتمع: وبشكل عام يمكننا تلخيص وظائف الصّحافة التي تؤديها داخل المجتمع إلى ما يلي:

***أ- الإخبار والإعلام:** ويقصد بها أن تزود الصّحافة القارئ بالأخبار الداخلية والخارجية التي تهم بلاده بصفة عامة ويتعين على الصّحافة أن تقدم القدر الكافي من هذه المعلومات حتى يستطيع الناس أن يكونوا رأيا عاما سليما في شؤونهم الداخلية والخارجية وبذلك يستطيعون تحقيق الديمقراطية السليمة ومن ثم فإنه ينبغي عرض الأخبار بالطرق المبسطة والأشكال الميسرة حتى يسهل على القراء متابعتها والاهتمام بها، ويتفق العلماء على أن نشر الأخبار لابد وأن يتصف بالموضوعية والثقة والأمانة ولابد أن تكون الأخبار حديثة الوقوع ومهمة للجماهير وذات مغزى بالنسبة لهم. [3]

***ب- الشرح والتفسير: فالصحافة** الحديثة مسؤولة عن تقديم معلومات إلى الجماهير بصورة مبسطة ومألوفة للقارئ العادي، ولما كان الأصل في تكوين الرأي مرتبط ارتباطا وثيقا بما تقدمه الصحافة من معلومات، وما تزود به قراءها من بيانات وأخبار فقد أصبح من الضروري بيان طبيعة الحقائق، والمعلومات، مع الاستعانة بالصور والعناوين وشتى فنون الطباعة الصحفية ولا شك أن العمود الفقري للفن الصحفي الحديث هو عند التبسيط والتجسيد والتصوير، الذي يحاول تقديم أعقد المشكلات السياسية والاقتصادية وغيرها بإصلاحات الإنسان العادي. [4]

---

[1]- بيار ألبر، **مرجع سابق**، ص ص147، 148.

[2]- فاروق أبو زيد، **مدخل إلى علم الصحافة**، مرجع سابق، ص50.

[3]- طلعت همام، **مئة سؤال عن الصحافة**، ط2، الأردن، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1988، ص ص31، 32.

[4]- محمد الفوزي، **نشأة وسائل الإعلام وتطورها**، بيروت، دار النهضة العربية، 2006، ص54.

* **ج- التوجيه والإرشاد:** يحتاج الصّحفي إلى أكثر من مهمة لنقل أفكاره وتفسيرها لأنه ينقل الإيمان بهذه الأفكار، وهذا الإيمان لا ينتقل بمجرد حرارة العاطفة، ولكنه يؤثر ويدوم إذا ما تعلق بحرارة الفكر، ولكن التوجيه والإرشاد لم يعد مجرد مقالات بلاغية أو خطب، إنه على العكس من ذلك يتطلب منهجا خاصا في التحرير يقوم على الدليل أو البرهان ويعتمد على الحقائق والأرقام والبيانات والصّور والإحصاءات الدقيقة وهذه وسائل الإقناع والتوجيه والإرشاد، وهي تعطيه من القوة والتأثير ما لا يمكن أن تحققه الألفاظ الضخمة الجوفاء.

* **د- الامتاع والتسلية:** وهي وظيفة قديمة قدم البشرية نفسها عندما كان المغني والراوي يقوم بتسلية الناس أو إمتاعهم برؤية الغريب والطريف والعجيب من القصص الواقعية والخيالية على السواء وقد ورثت الصّحافة المهمة الخطيرة التي تخفف العبء عن النفوس والعقول وتجعل الحياة محتملة رغم ما فيها من متاعب، وهكذا تصبح التسلية ذات أثر نفسي حميد.

* **و- التثقيف والتنشئة الاجتماعية:** يسعى الفن الصحفي لتكامل المجتمع بتنمية الاتفاق العام ووحدة الفكر بين أفراده وجماعاته ويقوم بتثبيت القيم والمبادئ والاتجاهات. [1]

والعمل على صيانتها والمحافظة عليها، ويدخل في ذلك توعية المواطنين بالسياسات والإجراءات ودعم قوى الدفاع بإعلام المواطنين بالتهديدات الخارجية والداخلية على الأمن القومي. [2]

[1]- طلعت همام، **مرجع سابق**، ص32.

[2]-طلعت همام، **المرجع نفسه**، ص32.

تمهيد:

الفساد الاقتصادي مشكل تعاني منه جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والفساد لا يعتبر قضية جديدة، إلا أن زيادة حجمه واتساع دائرته وتشابك حلقاته أصبح يهدد مسيرة التنمية والنمو الاقتصادي، وقد ظهرت العديد من الدراسات والاهتمامات بهذا الموضوع على المستوى المحلي والدولي ولهذا نود في هذا الفصل أن تطرق لمفهوم الفساد الاقتصادي وأنواعه وأوجهه وأسباب وجود هذه الظاهرة.

المبحث الأول: مفهوم الفساد الاقتصادي

– في اللّغة: الفساد: نقيض الصلاح وأخذ المال ظلما، وهو مأخوذ من فسد الشيء يفسد فسادا وحقيقة العدول عن الاستقامة إلى ضدها والمفسدة ضد المصلحة والعطب والخلل وإلحاق الضرر بالأفراد والمجتمعات. [1]

– يعرف معجم أوكسفورد الإنجليزي "الفساد": بأنه انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة. [2]

– كما ينظر للفساد: على أنه انحراف على الواجبات الرسمية لمنصب عام بالتعيين أو الانتخاب لأجل الحصول على مكاسب تتعلق بالثروة أو المكانة. [3]

– يعرف علماء الإسلام: الفساد في معناه العام يشمل كل اعتداء على الأنفس والأموال أو الموارد، وإذا كان الفساد في مجال الأموال فقط فإنه يندرج تحت مصطلح أكل الأموال بالباطل، وهذا هو لب الفساد الاقتصادي.[4]

مفهوم الفساد الاقتصادي لدى المؤسسات الدولية:

* **تعريف مؤسسة البنك الدولي:** هو استخدام الوظيفة العامة واستغلالها من أجل تحقيق مصالح أو منافع خاصة. تندرج جميع ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية أو الخاصة إذ تعلق الأمر بالشركات الكبرى ومن ذلك العمولات، الرشاوى التهرب الضريبي، تهريب الأموال، التهرب والغش الجمركي إفشاء الأسرار، العقود والصفقات، الوساطة والمحسوبية في الوظائف العامة.

* **تعريف الشفافية الدولية لمكافحة الفساد:** تذهب إلى أن الفساد المتعلق بمنح الصفقات خارج محددات المنافسة من شانه أن يضعف موارد الحكومة ويزيد من الإنفاق العام، وبالتالي فإنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته.

* **البنك الإفريقي للتنمية:** استعمال العون العمومي لقوة منصبه وذلك للبحث عن امتيازات. [5]

---

[1]– عيسى عبد الباقي، **الصحافة وفساد النخبة**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص9.

[2]– موسى بودهان، **النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر**، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2009، ص13.

[3]– مركز دراسات وبحوث الدول النامية، **الفساد والتنمية**، القاهرة، مصر، 1999، ص305.

[4]– محمد عبد الحليم عمر، **الإجراءات العلمية الإسلامية لعلاج الفساد الاقتصادي**، جامعة الأزهر، القاهرة، 2000، ص3.

[5]– محمد جمال باروت، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز الوحدة العربية، القاهرة، 2004، ص18.

– تعريف البعض له بأنه: استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصيته. [1]

– ويعرفه آخرون بأنه، سواء استخدام المنصب لغايات شخصية. [2]

– إلحاق الضرر بالبناء الاقتصادي للدولة والتي تعوق تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها والتي تؤدي إلى تخفيض الموارد وتوزيع العائد الاقتصادي وفق اعتبارات المصلحة الخاصة وليس وفق اعتبارات المصلحة العامة.[3]

–التعريف الإجرائي: تحقيق أرباح خارج الإطار القانوني المتفق عليه، كما يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب في الوظائف بطرق غير قانونية، السرقة ونهب أموال الدولة، والقطاع العام هو الأكثر عرضة لهذا النشاط للبعد عن الرقابة، إن الفساد الاقتصادي لا يعني بالضرورة حصول الموظف العام على الرشوة فقط وإنما يعني استغلال المركز بما يخالف القواعد القانونية الموضوعة.

المبحث الثاني: أنواع الفساد الاقتصادي:

[1]– عبد إله بن حسن الجابري،**الفساد الاقتصادي**، قسم الاقتصاد، تقرير التنمية في العالم جامعة أم القرى، 1996، ص124.

[2]–عبد إله بن حسن الجابري، **مرجع سابق**، ص125.

[3]– نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، **الفساد الاقتصادي، أسبابه، أشكاله، أثاره، آليات مكافحته**، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي، 2003، ص36.

الملاحظ أن أنواع الفساد متغيرة ومتطورة باستمرار، لتواكب ما يحدث في العالم من تغير وتطور في جميع المجالات، كما يلاحظ أن هذه الأنواع والصور والمظاهر متداخلة ومتشابكة فيما بينها يصعب التفرقة بين نوع وآخر في الكثير من المجالات والتقسيمات التي نحن بصدد عرضها والتي اجتهد الباحثين لوضعها وفقا لمعايير محددة وهي تقسيمات نظرية يصعب وضع الحد الفاصل بينها وهناك عدة أنواع للفساد من خلال عدة معايير:

1- المعيار الأول: وهو وفق انتماء الأفراد المنخرطين فيه إلى القطاع العام أو الخاص فينقسم الفساد إذن إلى:

أ- فساد القطاع العام: ويعتبر أشد عائق للتنمية على مستوى العالم وهو استغلال العام (خاصة في تطبيق السياسات المالية والمصرفية التعريفات الجمركية والائتمان المصرفي والإعفاءات الضريبية) لأغراض خاصة، يتوطأ الموظفون العموميين معا لتحويل الفوائد لأنفسهم بطرق مختلفة مثل الاختلاس وسرقة الأموال العامة والرشوة...الخ

ب- فساد القطاع المختلط: بما أن الفساد العام هو الأوسع انتشارا يمكن أن تعرف فساد القطاع المختلط بأنه استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على السياسات الحكومية، يتطلب هذا النوع فساد القطاعين العام والخاص وإعفاءات وإعانات من الطرف العام.

2- المعيار الثاني: تضيف الفساد يتصل بالتنمية الاقتصادية تبعا لنوعين من التبادل يوجد أنواع مختلفة من الفساد.

أ- حق التبادل غير مشروط: وهو التعاملات الطوعية في مجال الملكية التي ينتج عنها زيادة المنفعة وانخفاض التكلفة، الأمر الذي يقضي إلى التنمية الاقتصادية الفساد الواسع المدى يتضمن الأنشطة والأفعال التي تدفع الاقتصاد في إتجاه السوق الحرة، إذ أنه يزيد من المنافسة ومرونة السوق مما يؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع ككل. [1]

ب- التبادل الحر المقيد بشروط: خاصة في ظل السياسات الاشتراكية يؤثر سلبا على كفاءة الإنتاج لغياب عنصر المنافسة مؤديا إلى اللافعالية والتحريف والفساد المحدود ويظهر في ظل التبادل الحر المقيد بشروط الذي يعيق فعالية السوق ويقلل من المنافسة حتى أن الاستثمار القائم يسمى "الاستثمار الطفيلي" الذي يعمل على نقل الثروة من أصحابها إلى أفرادها آخرين بدلا من توزيعها على أفراد المجتمع.

3- المعيار الثالث: كما يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أقسام رئيسية حسب درجة الفساد وهي:

[1]- مي فريدة، **الفساد رؤية نظرية** "مجلة السياسة الدولية"، العدد 134، 2001، ص ص224، 225.

أ- عرضي (فردي).

ب- مؤسساتي.

ج- منتظم.

أ- عرضي (فردي): قد يكون الفساد أحيانا حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين، أو مؤقتا وليس منتظما.

ب- مؤسساتي: وأحيانا أخرى يكون الفساد موجودا في مؤسسة يعينها أو في قطاعات محددة النشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، كوجود بعض الموظفين الرسمين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة.

للإشارة يكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الربع منها، حيث يسود الضعف في النظام نتيجة ضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات.

ج- منتظم: وفي أحيان أخرى يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته، وهذا ما يقصده (Johnston) بالفساد المنتظم أو الممتد، وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وله ملامح تميزه عن غيره:

أ) أنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة.

ب) يميل إلى أن يكون احتكاريا.

ج) أنه فساد منظم ويصعب تجنبه، فهو أخطرهم. [1]

المعيار الرابع: وهو تصنيف بحسب مستوى وحجم الفساد المرتكب ودرجة الموظف فنجد ما يسمى بالفساد الصغير (على المستوى الأدنى) والفساد الكبير (على المستوى الأعلى).

أ- الفساد الصغير على المستوى الأدنى: يطال عادة الموظفين لدى الإدارة وموظفي البنوك وبعض المديرين لا يتجاوز حدود الحاجة وأوضاع المعيشة الصعبة الشيء الذي يفسر انتشار هذا النوع من الفساد، وقد نجده عادة في

[1]- مي فريدة، **مرجع سابق**، ص225.

مرحلة التحول الاقتصادي من النمط الاقتصادي الموجه إلى اقتصاد السوق، وكما يظهر في الاسم فهو أخف الضرر مقارنة بالفساد الكبير.

ب- الفساد الكبير (المستوى الأعلى): يطال غالبا المسؤولين الكبار وصناع القرار في البلد لأجل تحقيق فائض الربع، فهذا النوع مرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات، تجارة السلاح، والحصول على التوكيلات التجارية لشركات الدولية الكبرى متعددة الجنسيات، فتحدث عادة على المستويين السياسي والبيروقراطي.

للإشارة قد يرتبط الفساد السياسي بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد.

وهذا النوع من الفساد أخطر وأعمق، وكما حدث في البلدان الغربية أثناء عملية التطور الرأس مالي، وإن كان البعض يكونون الثروات ويحققون التراكم المالي من خلال "التجارة"، إذ يكتسب البعض من خلال المناصب والنفوذ الإدارية ووصولهم إلى أعلى مراتب جهاز الدولة، سمح لهم بالحصول على مغانم مالية وتكوين الثروات السريعة والطائلة وتكون عادة بمثابة "ريع المنصب".[1]

ثانيا: الفساد من ناحية الانتشار (المدى والنطاق الجغرافي): يقسم وفقا لهذا المعيار ما يلي:

1- الفساد الدولي: هذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعا وعالميا يتجاوز بذلك الحدود الإقليمية للدولة وحتى القارات، وهذا في إطار العولمة والتي أصبحت لا تعترف بالحدود، والفساد الدولي أدواته متعددة منها: الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية كمنظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي.

2- الفساد المحلي: وهو ذلك الفساد الذي ينتشر داخل الدولة ولا يتجاوز حدودها الإقليمية، ولا يخرج عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم وجرائمهم بشركات أجنبية.[2]

ثالثا: الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه: يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي يستند إليها لتحديد أنواع الفساد على الإطلاق ويقسم الفساد تبعا لهذا المعيار إلى ما يلي:

---

[1]- محمود عبد الفضيل، "**مفهوم الفساد ومعاييره**"، المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004، ص35.

[2]- حاجة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2012- 2013، ص100.

1- الفساد الأخلاقي: هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله، الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لنزواته ورغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات والمراتب وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة والسلوكات المخالفة للآداب.

2- الفساد الثقافي: ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي، وهو عكس الأنواع الأخرى من الفساد يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه لتحضنه وراء حرية الرأي والتعبير والإبداع.

3- الفساد الاجتماعي: هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتما إلى فساد اجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر والإخلال بالأمن العام.[1]

4- الفساد القضائي: وهو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، ومن أبرز صوره: المحسوبية، والوساطة، وقبول الهدايا والرشاوي، وشهادة الزور والفساد القضائي بهذا الشكل هو أخطر ما يهلك الحكومات والشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة.[2]

5- الفساد السياسي: للفساد السياسي عدة تعريفات منها: تعريف الموسوعة الحرة ويكيبيديا والتي تعرفه كما يلي: "هو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة. [3]

كما عرفته هيئة الأمم المتحدة بأنه: استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين، ويعتبر المجال السياسي من أوسع الميادين التي تفشى الفساد وينتشر فيها وهو الأساس والنواة لبقية أنواع الفساد وذلك راجع إلى كون الذي بيده صنع القرار هو الذي يحكم في مصائر الناس ماليا وثقافيا وتربويا...

---

[1]- حاجة عبد العالي، **مرجع سابق**، ص ص103 ، 104.

[2]- حاجة عبد العالي، **المرجع نفسه**، ص105.

[3]- الموسوعة الحرة ويكيبديا، **orgwww.wikipedia** ,، أطلع عليه يوم: 19 فيفري 2016،.

وللفساد السياسي عدة مظاهر أهمها الحكم الشمولي الفاسد، غياب الديمقراطية، فقدان المشاركة، فساد الحكام... ويقسم الفساد السياسي إلى عدة أقسام منها: فساد القمة، فساد السلطة التشريعية والتنفيذية، والفساد الانتخابي. [1]

6- الفساد الإداري: ويقصد به مجموع الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته. [2]

7- الفساد الاقتصادي: ويتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي، أو هو الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق والرشاوي التي تضعها الشركات الأجنبية، تهريب الأموال الفساد الجمركي، التهرب الجمركي.

8- الفساد المالي: ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، وتنوع مظاهر الفساد المالي لتشمل غسل الأموال والتهرب الضريبي، تزييف العملة النقدية. [3]

المبحث الثالث: أوجه الفساد الاقتصادي

يعتبر الفساد الاقتصادي والمالي مرتبط بجميع الانحرافات المالية المخالفة للقوانين العامة أو لأحكام اللوائح والتشريعات والإجراءات المنظمة لأعمال الدولة والمؤسسات الخاصة والأفراد، وتوجد أوجه كثيرة للفساد الاقتصادي أهمها:

* **الرشوة:** تعتبر الرشوة بلا منازع أبرز أنواع الفساد الاقتصادي والمالي بل من أهم أدوات الفساد على الإطلاق، وتنتشر الرشوة في كل مناطق العالم وتأخذ أشكالا متعددة، وتتأرجح مستوياتها وانتشارها بدرجات متفاوتة بين

---

[1]- حاجة عبد العالي، **مرجع سابق**، ص106.

[2]- حاجة عبد العالي، **المرجع نفسه**، ص110.

[3]-حاجة عبد العالي، **المرجع نفسه**، ص ص110، 111.

الدول والشعوب وطبقات المجتمع، وقد تسمى بأسماء أخرى لتخفيف وقعها على الأنفس والإيحاء بقانونيتها كتسميتها بالكمسيون أو البخشيش أو العمولة أو النصيب أو الأتعاب، ويتم بموجبها تقاضي مبالغ مادية مقابل إنجاز أعمال نظامية، أو تجاوز الأنظمة أو اللوائح، أو تفضيل دافعي الرشا في المشتريات والمبيعات والمشاريع الحكومية والخاصة أو التوظيف، أو التمويل الحكومي والخاص، أو في تحصيل الضرائب والرسوم ومستحقات المؤسسات والأفراد وتنتج عن الرشوة جوانب سلبية كثيرة، أهمها رفع تكاليف الأعمال وتعطيل المصالح العامة والخاصة، والحد من المنافسة، فالشركة (أو الشخص)التي تكسب عقودا بالرشوة تلغي قوى المنافسة في السوق وتدمر الوظائف في الشركات النزيهة المطبقة لأصول الأمانة في أعمالها، وتدمر الرشوة على الأمد الطويل نفس الشركات التي تشهد هذه الممارسات الإجرامية فالذين يسمحون بالرشا (الرشوة) والفساد في مؤسساتهم يشوهون نظرة موظفيهم للمسموح والممنوع ويشجعون الممارسات الإجرامية داخل مؤسساتهم وضدها مما يدمرها في آخر الأمر.[1]

وتحاول دول العالم بشتى الطرق الحد من الرشوة وتعتبر بعضها أن فتح حسابات غير شرعية لاستخدامها في الرشوة أو الإفساد في المستقبل جريمة بحد ذاتها لأنه يؤسس للفساد في المستقبل.

* **تضارب المصالح**: ينشأ تضارب المصالح من وجود مصلحة للموظف المسؤول في القطاعين الخاص والعام قد تؤثر بصورة فعلية أو محتملة على أداء عمله أو بعبارة أخرى قد يستفيد الموظف من مركزه في تحسين وضعه المعيشي أو الاجتماعي، وهذا يشمل المنافع التي تعود للعائلة أو الجماعة أو القبيلة أو العرق أو المحيط الجغرافي أو الأصدقاء أو مع المؤسسات التي يتعامل معها الشخص المسؤول أو عائلة، ولهذا تفرض قيود على التوظيف أو التعامل مع الموظفين السابقين أو اللاحقين وتجنب العمل في الوظائف التي تتعارض مع الوظيفة الحكومية أو العلاقة مع أي مؤسسة خاصة لها تعاملات مع جهة العمل.

* **إساءة استخدام المركز الحكومي أو الخاص والموارد الحكومية والخاصة**: ويشمل هذا الاستخدام الوظيفة والمركز الحكومي أو الخاص في تجاوز الأنظمة المالية والإدارية للموظف المعني، أو أحد أقاربه أو أصدقائه، أو في تبادل المصالح أو الحصول على منافع مالية غير مستحقة مثل استخدام السيارات الحكومية والخاصة للأغراض

[1]- سعود بن هاشم جليدان، **أوجه الفساد المالي**، العربية نت، نقلا عن صحيفة اقتصادية، لمعلومات أوفر أنظر الرابط التالي:
http: **www**. **Alarabiya**. Net/ le27/12/ 2015 à 19: 00.

الخاصة للموظف أو من يفضله، واستخدام الآليات، والمعدات، والمباني، والتسهيلات الحكومية والخاصة لأغراض غير الأغراض المسموح بها. [1]

* **تطبيق الأنظمة الحكومية وأنظمة الشركات:** استخدام المركز الحكومي أو الخاص في تجاوز بعض الأنظمة الحكومية أو أنظمة الشركات الداخلية أو استخدام هذه الأنظمة كوسيلة لتعطيل المعاملات المالية أو أعمال المؤسسات والجهات الأخرى من أجل الابتزاز والحصول على منافع وفوائد مالية وغير مالية للأشخاص المعنيين بتطبيق الأنظمة والإجراءات الحكومية والخاصة أن يكونوا ملمين بهذه الأنظمة وقادرين على تطبيقها وتفسيرها بصورة سليمة لكي لا يتم تشويه هذه الأنظمة واستغلالها من قبل الفاسدين.

* **الهدايا:** ويأتي الفساد هنا عن طريق السعي وراء أو تلقي أو قبول أي هدايا أم مميزات من أي شخص أو جهة خاصة أو عامة يمكن أن تؤثر على نزاهة العمل أو سير المعاملات المالية، بما في ذلك السلع والخدمات أو تخفيضاتها ودعوات السفر والعشاء أو بعض الخدمات الأخرى التي قد تستغل للتأثير على الموظفين.

* **سرقة أو نهب المال العام والخاص:** وتتم سرقة أو نهب المال العام والخاص عن طريق قيام المتنفذيين أو التعاون مع آخرين لأخذ الأموال والممتلكات مباشرة من خزائن الدولة أو الشركات أو المؤسسات الخاصة أو ودائعها أو نهب أملاكها أو تحميل الدولة والشركات والمؤسسات ديونا خاصة أو المبالغة في التعويضات والاحتيال في قضايا الدعم والتحويلات والمنافع الحكومية والخاصة أو عدم دفع القروض الحكومية والخاصة. [2]

* **الابتزاز:** حيث يقوم الفاسدون بابتزاز حاجة المراجعين إلى إنجاز معاملاتهم والحصول على مستحقاتهم للحصول على منافع نقدية أو غيرها.

* **التزوير:** يزور الفاسدون المستندات والتواقيع وذلك للحصول على منافع ذاتية أو رفع قيم المعاملات أو الشركات أو خفضها.

* **التلاعب واستخدام المعلومات الداخلية:** يتلاعب الفاسدون بالمعلومات والتعاملات المالية في الأسواق أو يتعمدون نشر الشائعات والمعلومات الكاذبة أو استخدام المعلومات الداخلية في القطاعين العام والخاص للحصول على مكاسب مالية وقد يتم التلاعب بالأنظمة والقيود المالية من خلال إنشاء شركات أو مصارف

[1]- سعود بن هاشم جليدان، **مرجع سابق**.

[2]- سعود بن هاشم جليدان،**المرجع نفسه**.

وهمية أو ذات أغراض محددة باختراق الأنظمة، وذلك لتسهيل التحايل على القوانين المالية العالمية الأخيرة عن تلاعب كبير في الأسواق المالية أدى إلى حدوثها.

* **غسيل الأموال:** وهو استخدام وسائل مالية مشروعة لتغطية التعاملات المالية الممنوعة أو غير النظامية لتضليل السلطات الرسمية وشرعنت الأموال الفاسدة ولا تقتصر أوجه الفساد المالي على هذه الأنواع، بل هناك أنواع أخرى قد يتعسر حصرها كما توجد أنواع من الفساد خاصة بالمجتمعات المحلية فالتستر غير حسب الأنظمة، ومع هذا تمارس بصورة واسعة بل قد يمثل الجزء الأكبر من الأعمال الصغيرة والمتوسطة، كما توجد في المملكة كثير من الأعمال الوهمية التي تتاجر في تأثيرات الإقامة أو تتقاضى رسوما من العمالة السائبة مقابل تبيض وجودها في سوق العمالة. [1]

المبحث الرابع: أسباب وجود الفساد الاقتصادي:

هناك العديد من أسباب وجود الفساد الاقتصادي و التي يمكن إرجاعها إلى أسباب اقتصادية وأخرى سياسية واجتماعية وثقافية نلخصها على النحو التالي:

1- الأسباب الاقتصادية للفساد:

[1]-سعود بن هاشم جليدان، **مرجع سابق**.

أ* **تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية:** إن أحد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد هي تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية ذلك لأن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، كما يختلف المسؤلون أحيانا في رفض تلك الرشى ويأخذ في التدخل الحكومي أشكالا عدة نذكر منها:

فتحميل الإدارة العامة وتدخل الحكومة في أعباء ومهام جسام تتطلبها برامج التنمية الطموحة، هذا يستلزم تخويلها صلاحيات واسعة ومدها بموازنات واعتمادات مالية كبيرة ومن المؤسف أن يتم هذا دون تمكينها من بناء مؤسساتها وتطوير قدراتها وتأهيل كوادرها وتحصين قيادتها ضد احتمالات الانحراف والاستغلال أو اخضاعها للمتابعة والرقابة والمساءلة، فتحميل الإدارة العامة بأعباء تفوق طاقتها وتركها تتصرف بالمال العام دون رقابة مالية أو محاسبة سياسية وجماهيرية يعد مناخا ملائما للفساد وجوا صالحا للمفسدين. [1]

ب* **انخفاض مستويات الأجور الحكومية:** توجد علاقة عكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص أو القطاع الصناعي، مما يحفز لجوء أصحاب الأجور المنخفضة تحسين دخلهم باستغلال وظائفهم الحكومية عن طريق الرشوة التي تكرس الفساد، وهذا لتحقيق التوازن مع الاتفاق الخاص.

وفي هذا الإطار يدعم الدكتور عامر الكبيسي في كتابه الفساد والعولمة –تزامن لا توأمة– مما سبق ذكره: "إن جمود السياسات الأجور والمرتبات وعدم مواكبتها للظروف الاقتصادية والتغيرات الجذرية في المجتمع مما يجعلها عاجزة عن توفير الحد الأدنى من مستلزمات العيش المقبول لشرائح الموظفين فيضطرون لسد حاجياتهم بوسائل وطرق غير مشروعة كقبول الرشاوى والهدايا وتزوير الوثائق وتمرير المعاملات والتساهل في دفع الضرائب والرسوم وغيرها.

ج* **تضخم الجهاز الإداري:** بمعنى أن حجم القطاع العام يفوق احتياجاته، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية، ويضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونه يعد هدرا لموارد الدولة كما نسجل:

– عدم المساواة وتكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية والوساطة.

---

[1]– إمنصوران سهيلة، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/ 2006، ص ص174،175.

- عدم وجود الشفافية والمساءلة.

- عدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة.

- ضعف التدريب الإداري وعدم انتظامه. [1]

إن وجود هذا الكم الهائل من المشاكل، سيمنع حتما الأجهزة الإدارية من أن تكون أداة فعالة لتنفيذ سياسات الدولة، وتقديم الخدمات اللازمة للمواطنين.

د* وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة في المجتمع: ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين للممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة.

هـ* كبر موازنة الدفاع في الموازنة العامة: يرجع ذلك إلى طبيعة السرية المتوقعة في عقد العقود المرتبطة بتوريد الأسلحة، وانخفاض درجة الشفافية في الحصول على المعدات العسكرية حيث لا تنتشر ولا تناقش مثل هذه العقود في المجالس التشريعية.

ومن ناحية أخرى لما كانت مشروعات الدفاع تتسم بكونها مكثفة لعنصر رأس المال فإن المشروعات الخاصة تحارب من أجل الحصول على عقود شراء هذه المعدات أو بناء القواعد وإنشاء المباني، ومن أجل ذلك نحاول دفع الرشوة مقابل الحصول على معلومات عن العطاءات المقدمة من أجل الفوز بالعقد.

2- الأسباب السياسية للفساد:

أ* الحكومات الضعيفة: يؤدي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة ما يلي:

- مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية.

[1]- إمنصوران سهيلة، **مرجع سابق**، ص ص176،177.

– مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف.

– مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.

انطلاقا من هذه العوامل توضح دراسة في عام 1997 Rauchand Evans[1]

أنه كلما كانت التعيينات والوظائف تعتمد بصورة أقل على الجدارة والكفاءة، انخفضت شفافية تشغيل الأفراد وترقياتهم، ودخلت بدلا منها المحاباة وزادت معدلات الفساد، وانخفضت من ناحية أخرى الرقابة المؤسسية، وينخفض بسببها احتمال الوقوع في قبضة العدالة في ظل وجود حكومات ضعيفة.

إن وجود رقابة فعالة يعكس في الحقيقة أهمية محاربة الفساد في نظر القيادة السياسية، تلك الرقابة تعد الخط الأول للدفاع ضد الفساد، ويتطلب ذلك توفر العناصر التالية:

– المشرفون الأكفاء والأمناء.

– مكاتب مراجعة جيدة.

قواعد واضحة للسلوك الأخلاقي.

– إجراءات جيدة وواضحة لممارسة الرقابة.

ولأن الحكومات الضعيفة لا يتوفر فيها مثل هذه العناصر، فإن اكتشاف الفساد يتم بها غالبا بواسطة المصادقة أو من خلال التقارير من خارج المؤسسة ومنها وسائل الإعلام.

وفي تلك الحكومات الضعيفة نجد أن التقارير الرقابية ترسل بصور سريعة إلى الرؤساء المباشرين بدلا من إرسال صورة علنية إلى الهيئة التشريعية أو القضائية.

وفي حالات أخرى ليس لهذه الهيئات القوة لفرض العقوبات، كما لا تتم المتابعة المستمرة لمثل هذه التقارير.

ب* عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد: لأن القيادة السياسية هي القدوة والمثل لباقي مسؤلي الدولة، فلا بد أن تكون هي السباقة في مكافحة الفساد وتزداد الطامة عندما يشترك القادة أنفسهم في أعمال الفساد أو عندما يتغاضون عن مثل هذه الأعمال لأقاربهم أو أصدقائهم. [2]

[1]– إمنصوران سهيلة، **مرجع سابق**، ص177، 178.

[2]– إمنصوران سهيلة، **مرجع سابق**، ص ص178، 179.

وبالطبع لا يتوقع أن يفعل الموظفون الحكوميون ما لا يفعله رؤسائهم.

3- الأسباب الاجتماعية والثقافية:

أ* نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع: يجمع علماء الاجتماع والإدارة على ان الأجهزة الإدارية على أن الأجهزة الإدارية لا تعمل في فراغ وأن للبيئة الخارجية المحيطة بها تأثير مباشر على سلوك العاملين فيها.

وعلاقات أفراد المجتمع السلبية وعاداتهم وتقاليدهم المتوارثة تفرض نفسها على المنظمات، فعندما تقوى الروابط الاجتماعية بين الأفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة في المجتمع يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم وأصدقائهم، ويتم التوظيف حسب الانتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية، في المناصب العليا والمهمة التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة والمزايا غير المشروعة، مما يؤدي إلى نمو الفساد في المجتمع.

ب* تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها: يتم خرق القوانين بسبب عدم دقتها، مما يفتح الباب للتأويلات والتفسيرات المختلفة من قبل الموظفين العموميين، فيمكن القول أن هناك الثنائية في تطبيق النصوص القانونية وفي تفسيرها تبعا للأطراف والجهات التي تطبق بحقها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فتعقد التشريع الضريبي ما يحويه من إعفاءات وتخفيضات، وهنا نشير إلى بعض التقارير التي تبين شغف العديد من الأفراد للعمل في مصالح الجمارك والضرائب على الرغم من انخفاض معدلات الأجور فيها، بسبب إمكانية مفتشي الضرائب التلاعب في النصوص وتطبيق الحوافز الضريبية وتحديدها. [1]

كل هذا يساهم في زيادة عملية التهرب الضريبي وبالتالي الفساد الاقتصادي، كما أن وجود حسابات خارج الموازنة يزيد أيضا لنمو الفساد لأن تلك الحسابات لا تكون خاضعة للرقابة البرلمانية مقارنة بحسابات الموازنة العامة.

ج* قلة معاقبة المفسدين: على الرغم من تفشي ظاهرة الفساد إلا أننا نلاحظ انخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمتها، وهكذا نجد فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها قانونيا والجزاءات الفعالة، كما تتسم الإجراءات الإدارية لمعاقبة الموظف العام الفاسد بأنها بطيئة ومرهقة، وغالبا ما تمنع العوائق القانونية والسياسية والإدارية التطبيق العاجل والكامل للعقوبات.

[1]- إمنصوران سهيلة، **مرجع سابق**، ص ص179، 180.

وحين يكون الفساد منتشرا فإن التكلفة الاجتماعية للمراقبين والقضاة تكون مرتفعة وتتمثل في فقد الأصدقاء واكتساب كراهية الناس، بل يصبح القضاء ورجال القضاء والقانون أنفسهم عرضة للفساد وذلك بمحاولة إغوائهم أو مساومتهم. [1]

[1]-**المرجع نفسه**، ص ص 180، 181.

تمهيد:

إن مهمة الإعلام تكمن في التوعية والبحث عن الحقائق وكشفها كما لها دور فعال في معالجة بعض القضايا وخاصة الاقتصادية، كما لابد أن يكون لها حق قانوني كفيل بضمان الوصول إلى المعلومة، وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى المعالجة الإعلامية للفساد والإجراءات الوقاية منه وتقديم نموج عن واقع الفساد في الجزائر.

المبحث الأول: المعالجة الإعلامية (الصحفية):

الصّحافة وسيلة إعلامية اتصالية هامة، تساهم في تغذية الفكر وتنوير العقول وبإطلاعهم على مجريات الحوادث والمعارف بتناولها شؤون الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأدبية والثقافية.

حيث ارتقى هذا الميدان منذ البداية من اللّغة إلى المطبعة وصولا إلى وسائل الاتصال الجماهرية، متمثلة في الصّحافة كونها مكنت الإنسان من تسجيل أفكاره وأتاحت له فرصة الإطلاع على أحداث العالم بأسره،[1] يكمن دور الصحافة في معالجة قضايا الفساد الاقتصادي.

تعتمد هذه المعالجة على سبل تعزيز الشفافية في أعمال الأجهزة والهيئات الحكومية وتعميق الوعي لدى كافة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بشأن عمليات اتخاذ القرار وانتهاج السياسات ذات الأثر في الأوضاع الاقتصادية ولا شك أن الهدف من ذلك هو خلق قوى ضاغطة محلية أو دولية لتحسين أداء الحكم وترشيد السياسات والكشف عن كل صور الفساد ومحاربتها، ومن هنا تبرز أهمية دور المجتمع المدني بما في ذلك وسائل الإعلام والأحزاب السياسية خاصة أحزاب المعارضة والنقابات المهنية ودور البحوث والنشر في توسيع نطاق الشفافية والمساءلة في كل ما تزاوله أجهزة السلطة من أنشطة وأعمال. [2]

هذا وقد ظهرت السنوات الأخيرة مبادرات عديدة ركزت جهودها على الدعوة إلى الشفافية تمثلت في ما يلي:

– مدونة سلوك صندوق النقد الدولي للممارسات الجيدة بشأن الشفافية المالية الصادرة عام 1998 والتي تم تحديثها عام 2001 والتي تسند إلى أربعة مبادئ جوهرية وهي: وضوح الأدوار والمسؤوليات، إتاحة المعلومات للعامة، عمليات الميزانية المفتوحة، وضمانات النزاهة.

– مبادرات الحكومة الالكترونية والتي تمكن المواطنين ودوائر الأعمال من استخدام الأنترنت في خدمات مثل تسديد الضرائب والتوريدات ومتابعة القضايا أمام المحاكم والجمارك.

– قوانين حرية المعلومات والتي صدرت بالفعل في العديد من الدول.

---

[1]– محمد منير حجاب، **مدخل إلى الصحافة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص13.

[2]– نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الفساد الاقتصادي –أسبابه– أشكاله– أثاره– آلية مكافحته**– دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي– ،دار الفكر الجامعي، 2013، ص138.

– مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية والتي انطلقت من المملكة المتحدة لحث الدول المنتجة للموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن والأحجار الثمينة على نشر اتفاقيات التنقيب والاستخراج والتصريح بأسعار وكميات البيع.

– هذا وتوجد العديد من تجارب الدول التي جندت الأعلام من أجل مكافحة الفساد والتخلص منه و هذا ما كان في بريطانيا قبل مائة عام وما فعلته أيضا كل من هونج كونج في هذا المجال نجد أنها حققت نتائج مبهرة في مكافحة الفساد، استوطنت هذه الأخيرة الفساد منذ بداية النصف الثاني للقرن الماضي.[1]

دون أن تستطيع أي جهة التصدي له إلى أن أدت فضيحة تطور فيها كبار ضباط الشرطة إلى حث الحاكم العام حينها لتأليف "اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد عام "1974" على أن ترفع تقاريرها مباشرة للحاكم وكان من مهام هذه اللجنة سلطة التحقيق والاتهام في قضايا الفساد وكذلك الإشراف على حملات التوعية التي تقوم بها وسائل الإعلام المختلفة وقد قوبلت جهود اللجنة باعتراضات قوية من جانب قوات الشرطة الأمر الذي جعلها تتهاون قليلا في المخالفات. ولكنها سرعان ما عادت إلى قوتها من جديد مع قيامها عبر وسائل الإعلام بحملة توعية عامة قوية الأمر الذي أدى إلى حدوث انخفاض في أنشطة الفساد. [2]

[1]– نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **مرجع سابق**، ص138.

[2]– محمد مبروك، **مرجع نفسه**، ص139.

المبحث الثاني: دور وسائل الإعلام في محاربة الفساد:

تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في محاربة الفساد والتصدي له، ويكون دورها في مكافحة الفساد على النحو الآتي:

1- نشر الوعي الوقائي والأخلاقي بين أفراد المجتمع بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد.

2- تنظيم حملات توعية للرأي العام لدعم مكافحة الفساد.

3- نشر الدراسات المتخصصة بهذه الظاهرة.

4- تسليط الضوء على مشكلات الجهاز الحكومي.

5- كشف معوقات تحسين الأداء الحكومي.

6- متابعة الندوات والمؤتمرات التي تختص بموضوع الفساد ونشر التقارير عنها وإعطاءها أهمية خاصة.

7- متابعة الإجراءات الحكومية الخاصة بمحاربة الفساد.

8- نشر تجارب الشعوب الأخرى التي نجحت بالحد من هذه الظاهرة ومحاولة تسليط الضوء عليها.

9- المتابعة الجدية لقضايا الفساد وتتبعها للوصول إلى حل نهائي لها.

10- التوعية بأهمية تحقيق الإصلاح الإداري والحاجة للإصلاح وبيان ضرورة تكاثف الجميع للوصول للإصلاح الإداري المنشود.

11- الشفافية في كشف كل ممارسات الإدارات الفاشلة وإثارة قضايا الفساد وإيلاءها الأهمية القصوى بوضعها على سلم أولوياتها واعتبارها من الأهداف الأساسية للإعلام. [1]

* إن مثل هذا الجهد يحتاج من الإعلامي إلى:

1- عدم الخوف أو المحاباة من الجهات المتنفذة.

2- استخدام طرق ووسائل جديدة في محاربة الفساد وعدم التراخي في متابعة قضايا الفساد.

3- إيمان الإعلامي برسالته الإعلامية وان يكون صاحب مبدأ لا يتنازل عنه أبدا وتحمل الضغوطات لتي قد يتعرض لها الإعلامي للتخلي عن قضيته.

---

[1]- صالح الطائي، **دور الإعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري**، صحيفة المؤتمر نشرت بتاريخ 02/03/ 2009.
http// www.inciraq. Com.

كما يتطلب من المؤسسات الصحفية تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية في مواضيع الفساد وطرق وأساليب كشف جرائم الفساد للعاملين بها من أجل تطوير قدراتهم وإثراء معلوماتهم وأن يكون على قدر لمواجهة المفسدين لا سيما أن المفسدون أناس مختصون، فالمفسد غالبا ما يكون على معرفة واسعة.

كما يتطلب من الجهات الحكومية التعاون الكامل مع وسائل الإعلام وعدم إخفاء المعلومات اللازمة عن الإعلاميين من قبل المؤسسات العاملة.

ويتطلب من الدولة ضمان حرية الإعلام وعدم إخفاء المعلومات اللازمة عن الإعلاميين من قبل المؤسسات العاملة.

ويتطلب من الدولة ضمان حرية الإعلام والحق في الحصول على المعلومة الذي يعتبر من الأمور الضرورية لمكافحة الفساد مما يفتح المجال واسعا أمام الإعلام في ممارسة دوره عن طريق الالتزام بالموضوعية في تقديم المعلومات. [1]

* ولابد من دعم وسائل الإعلام في عملية مكافحة الفساد وهنالك أوجه أساسية لأجهزة وسائل الإعلام متمثلة: بنوعية الصحافة، البيئة القانونية والتنظيمية، تعددية مصادر الأنباء، الدعم المادي للإعلام، إضافة إلى تنمية جمعيات لها علاقة بوسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية واتحادات. [2]

[1]- بتينا بيترز، **دراسة حولة وسائل الإعلام: تغطية أو كشف الفساد؟**، تاريخ الاطلاع **http/ www. Transparency.org** à 22: 44 le: 2/02/ 2016.

[1]- بتينا بيترز، **مرجع نفسه**، http/ www. Transparency.org

المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد:

لقد أصبح الحديث عن انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات الحديثة، لا سيما الدول النامية، أمرا شائعا، نظرا للآثار الكارثية التي يخلفها انتشار هذه الظاهرة وتفاقمها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمختلف فئات المجتمع.

ولهذا تعتبر جميع الدراسات المتعلقة بهذه الظاهرة أن الفساد هو الظاهرة الأخطر في حياة أي بلد، وسمح لها بأن تتحول إلى وباء يتغلغل وينخر في بيئة المجتمع ويبث في خلاياه السموم والخراب، ومحاربة الفساد تتطلب رأيا عاما نشيطا وواعيا يتابع الأحداث، ويهتم بالكشف عن حالات الفساد ويعاقب عليها. وبهذا نتناول دور كل من: المنظمة العربية، منظمة الشفافية، منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الفساد.

أ* دور المنظمة العربية في مكافحة الفساد:

طرح الدكتور خير الدين حسب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية من خلال الندوة الفكرية التي نظمتها الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي في الإسكندرية ديسمبر 2004، مناقشة فكرة تشكي إطار مدني مؤسسي لمواجهة الفساد يحمل اسم "المنظمة العربية لمكافحة الفساد"، وفي ضوء موافقة المتبنين على هذا الاقتراح تم تشكيل لجنة خاصة لوضع مسودة البيان التأسيسي للمنظمة الأهداف التالية:

- تهيئة وخلق الوعي والإدراك بأهمية مكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين وحماية المصالح العامة، وتعزيز الحكم الصالح.

- إدامة الحوار الفكري حول تطبيق الشفافية من أجل الوصول إلى مواقع الخلل ومعالجتها بروح المسؤولية وحق الوصول إلى المعلومات أو استخدام المصادر المتاحة من أجل الكشف عنه والمحاسبة وحماية المصالح العامة.

- تعزيز بناء الحكم الصالح، عبر تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية، والتداول الحر للرأي والمعلومات التي تشكل ضمانة الأداء الجيد للإرادة والتصرف في المال العام وحماية القضاء على الفساد والمفسدين. [1]

ب- دور منظمات الشفافية العالمية في مكافحة الفساد: وهي التعبير المؤسسي عن حركة عالمية لمحاربة الفساد، أفرزها مجتمع مدني عالمي عقب الحرب الباردة... وهي حركة قادها رجال ينحدرون من خلفيات وانتماءات مهنية وفكرية واجتماعية ووطنية متعددة، لكنهم أجمعوا على شيء واحد، وهو أن الفساد انتشر في الأرض، وأصبح

[1]- **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي في الإسكندرية، ديسمبر 2004، ص934.

ظاهرة تعوق تحقيق أهداف التعاون الدولي في مكافحة المجالات، ويتعين من ثم مقاومتها والقضاء عليها بكل السبل، وقد وجدت ترحيبا جماهريا ملموسا في العديد من الأوساط الدولية. [1]

ت– دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الفساد: تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انعقدت في 31 أكتوبر 2003، دخلت حيز التنفيذ في 31 أكتوبر 2003، دخلت حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005.

وقد جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 58/ 4 بتاريخ 31/ 10/ 2003 بشأن إصدار اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد اقتناعا منها أن الفساد لم يعد شأنا داخليا بل هو ظاهرة عابرة للأوطان. إن هذا الصك الدولي المتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتسير التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السلمية للشؤون والممتلكات العامة كما جاء بنصوص هذه الاتفاقية.

إن ما يجعل هذه الاتفاقية تحظى بهذا الاهتمام هو كونها أصبحت عالمية النطاق حيث اشترك في أعمالها التمهيدية، وفي المفاوضات التي سبقت إقرارها أكثر من مائة وعشرون دولة بالإضافة إلى العديد من ممثلي المنظمات الدولية والحكومية والأهلية فضلا عن احتوائها على مجموعة شاملة من المعايير والتدابير والقواعد المتاح تطبيقها من قبل كافة الدول الأطراف وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وإن كانت كافة الدول الأطراف وفقا لأحكام هذه الاتفاقية الى اتخاذ تدابير وقائية من خلال تعزيزها مشاركة المجتمع وتجسيدها مبادئ سيادة القانون وحسب إدارة شؤونها والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة. [2]

المبحث الرابع: واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر:

[1]– حسن نافعة، **دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية** مجلة المستقبل العربي، العدد 310، مركز دراسات الوحدة العربية، 12/ 2004، ص ص100، 104.

[2]–حسن نافعة، **المرجع نفسه**، ص108.

إن تقدير حجم المداخيل غير المشروعة في الجزائر بشكل دقيق، أمر صعب تحقيقه في ظل غياب الإحصائيات الدقيقة والتستر، ولذلك توجد صعوبات في تتبع حالات الفساد، ولذلك تعتمد على الدراسات المتعلقة بالمنظمات الدولية في هذا المجال ويمكن قياس الفساد استنادا لثلاث طرق هي:

- طريقة البيانات الإحصائية الكلية.
- طريقة البيانات المجمعة بواسطة الضرائب.
- دراسات وبحوث المنظمات الدولية.

واستنادا لتقارير المنظمات الدولية، نجد ضمن مؤشرات الفساد:

مؤشر المخاطرة الدولية للفساد ويصدر عن جامعة "ميرلاند" بأمريكا، ومؤشر الأعمال الدولية، ومؤشر "منظمة شفافية دولية" الذي يدعى بـ "مؤشر الفساد للدول المصدرة"، ويعكس المؤشر الأخير مدى وجود الفساد، بتدرجه من صفر (0) إلى عشرة (10)، حيث يمثل الصفر سيطرة الفساد بشكل كلي، وتمثل العشرة الخلو من الفساد، واستند هذا المؤشر على طرح أسئلة تجاه إطارات مؤسسات في أكثر 133 دولة بالنسبة لسنة 2003، كما بلغ العدد 146 دولة سنة 2004، علما أنه بدأ بـ 50 دولة سنة 1995، وذلك للكشف عما يسمى "الرشاوى أو البقشيش في الصفقات. [1]

وحسب منظمة الشفافية الدولية ن ترتيب الجزائر بـ 15 نقطة من سنة 2006 إلى سنة 2007، ويعني أن البلاد تشهد معدلا خطيرا للفساد ويؤدي هذا إلى التأثير على مجهودات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لمواجهة البطالة والحدّ من الفقر، لأن هذا النوع من الاستثمار يتطلب بيئة إدارية نزيهة ونظيفة من مختلف أشكال الفساد، وهو ما أدى إلى تراجع تنافسية الجزائر بـ 18 رتبة حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنتي 2008/ 2009، حيث احتلت المرتبة 99 عالميا من مجموع 134 دولة سنة 2008، مقابل المرتبة 81 من مجموع 131 دولة للسنة السابقة لها.

وحسب تقرير لمنظمة شفافية دولية: تقع الدول العربية ضمن أكبر الدول التي ينتشر فيها الفساد، وقدّرت الأموال المهربة خلال سنة 2005 بمائة مليار دولار بغض النظر عن الأموال غير المحصاة، كما قدرت هذه الأموال بـ 300 مليار دولار خلال 2006، مما يوحي أن الفساد في هذه الدول أصبح قاعدة وليس استثناء ومحمى

[1]- خليل عبد القادر، **ملتقى وطني حول "دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر"**، يوم 06/ فيفري/ 2013، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، ص9.

بموجب قوانين وتنظيمات (بشكل غير مباشر)، واحتلت الجزائر مرتبة غير مشرفة ضمن "مؤشر الفساد للدول المصدرة" لسنة 2006 والذي يتعلق 158 دولة أخضعت للدراسة والمراقبة، والذي صدر في 04/ 10/ 2006، يعد الأول الصادر في 2002، حيث حصلت الجزائر على 2.8 نقطة سنة 2005 من 10 محتلة الرتبة 97. [1]

وبذلك اقتسمت الجزائر هذه الرتبة مع دول بلغت فيها الرشوة وسوء التدبير أطنابها مثل: مدغشقر وملاوي وموزمبيق والأرجنتين وسريبا ومنتنيغرو، علما أن الجزائر حصلت على 2.6 و 2.7 في 2003 و 2004 على الترتيب وترتب في ذيل قائمة الدول العربية.

كما توصلت المنظمة إلى أن الجزائر تتعامل مع أهم الدول المعروفة بدفع الرشاوى، وأعربت عن قلقها إزاء الارتفاع المذهل للرشاوى من دول التصدير الـ 30 الأكبر في العالم، التي تستحوذ لوحدها عن نسبة 80% من التعاملات التجارية والاقتصادية الدولية، واحتل أهم زبائن الجزائر مراتب غير مشرفة ضمن قائمة الدول التي تتعاطى الرشوة في تعاملاتها، حيث احتلت اسبانيا وفرنسا وايطاليا المراتب 20، 15، 13، كما أن أسوأ الدول النامية في مجال الفساد والرشاوى والتي تعتبر زبونة للجزائر هي كوريا الجنوبية (مرتبة 21) وتركيا (مرتبة 27) والصين (مرتبة 29)، وبذلك استنتجت المنظمة أن الجزائر تفضل التعامل التجاري مع دول شركاتها راشية، وأن الدول التي شركاتها غير راشية لم تفز بالصفقات، وهو تلميح للجزائر بأنها لا تمارس الشفافية في منح الصفقات العمومية، ولا تحترم قانون الصفقات في منح الصفقات العمومية، ولا تحترم قانون الصفقات في منح المشاريع الاقتصادية للشركات الأجنبية، وبذلك تضمن تقرير 2006 حول مؤشر الفساد توجها نحو ظهور أزواج من الدول "الراشية والمرشية" في مجال التعاملات التجارية العالمية، وأدى هذا بـ "هوجت لا بيل" رئيسة منظمة الشفافية الدولية. [2]إلى القول أن الشركات العالمية الدافعة للرشاوى تعمل على تفويض الجهود المبذولة من حكومات الدول النامية لتحسين الحكم ونظم الإدارة وبذلك تقود هذه الشركات الحلقة المفرغة للفقر.

أما البنك الدولي فيهتم بـ "قضايا الإدارة العامة"، ويعطي ما يسمى المؤشر العالمي لنظام الإدارة العامة، وقد عقد رفقة صندوق النقد الدولي اجتماعا له بتاريخ 16/ 09/ 2006، وأصدر على هامش هذا الاجتماع تقريرا له، مشيرا أنه يمكن قياس أبعاد نظام الإدارة العامة من خلال مؤشر يشمل ستة مكونات منها مكافحة الفساد وهي:

---

[1]- خليل عبد القادر، **مرجع سابق**، ص10.

[2]-خليل عبد القادر، **المرجع نفسه**،ص ص10،11.

- إبداء الرأي والمساءلة يقيس الحقوق السياسية والمدنية بالإضافة لحقوق الإنسان.

- الاستقرار السياسي وانعدام العنف.

- الفعالية الحكومية: تقيس كفاءة الجهاز البيروقراطي ونوعية تقديم الخدمات العامة.

- نوعية الأطر التنظيمية: يقيس مدى تأثير السياسات غير الملائمة لنظام السوق.

- سيادة القانون: يقيس نوعية العقود والشرطة والمحاكم، بما في ذلك استقلالية الجهاز القضائي، ومدى حدوث الجرائم.

- مكافحة الفساد: يقيس استغلال السلطة العامة لتحقيق مآرب ومكاسب شخصية، بما في ذلك أعمال الفساد (صغيرها وكبيرها).[1]

وكشف تقرير للبنك الدولي، حول قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006، أن الجزائر سجلت نقاطا ضعيفة جدا في مجال مكافحة الفساد، واحتلت أسفل السلم في المجالات المرتبطة بمراقبة الفساد وابرام الصفقات والفعالية الحكومية وسيادة القانون وإبداء الرأي والمساءلة ومكافحة الفساد، وذلك في مؤشر عالمي لنظام الإدارة العامة مكون من 06 عناصر:

وباستعراض مكونات هذا المؤشر العالمي لنظام الإدارة العامة نجدها لم تتعدى 25%، 18% فقط في مجال إبداء الرأي والمساءلة على الترتيب، وأيضا 43% في مجال الفعالية الحكومية، وكذلك 26% فقط في مجال جودة الأطر التنظيمية، و32% في مجال ملائمة أنظمة السوق، علما أن كل هذه المكونات نسبتها في الدول المتقدمة تتجاوز 70%.

أما بالنسبة لواقع الفساد في الجهاز المصرفي فهو غير لائق، ويتعلق بالتواطؤ الواضح لموظفي عدة بنوك، المؤدي إلى السرقة، وحالة القروض المتعثرة وإفلاس العديد من البنوك الخاصة ابتداء من فضيحة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، رغم أن الجزائر صرحت عن طريق وزير المالية أثناء مناقشته مشروع ميزانية 2007، بأن وقع الفضائح والاختلالات التي هزت البنوك تراجع خلال 2006 مقارنة بسابقاتها.

وتعتبر الرشوة واستغلال النفوذ والغش والتهرب الضريبي، مظاهر لما يعرف بالفساد الاقتصادي والإداري في الجزائر، [1] ويعتبر استغلال النفوذ في الجزائر إحدى الأدوات الفساد الأساسية في الجزائر، باعتبار أن القرب من

[1]- خليل عبد القادر، **مرجع سابق**، ص11.

مراكز القرار السياسي يسهل إدخال السلع وخروج الحاويات من الموانئ دون رقابة تذكر، بالإضافة لإمكانية الحصول على العقارات والقروض المصرفية، ويعتبر هذا جزءا من الكل، لاقتصاد جزائري يتميز بطابعه الإداري غير الشفاف، باعتبار أن الوصول لمراكز القرار السياسي يمثل سلطة ريعية يبحث عنها الكل، لأنها تجلب المزايا لأصحابها وللمحيط المباشر، ولا غرور في ذلك إن أطلق على اقتصاد الجزائر اسم "اقتصاد التشيبا".

وبناء "على مؤشرات المنظمات الدولية (ان صحت بياناتها) فإن المشهد في غير صالح الجزائر، وأن تدني مستوى المعيشة رغم الوفرة المالية مردُّه الفساد، مما يدعو السلطات العليا في البلاد للتحرك لوقف نزيف الثروة، رغم أن نتائج المنظمات الدولية غير نزيهة ونأخذها بتحفظ، لانها لا تملك لنفسها أن تسبح خارج تلك الرؤية الغربية للإصلاح الديمقراطي في الدول النامية ومنها الجزائر. [2]

*** دراسة تقييمية لميكانيزمات الحد من الفساد في الجزائر:**

تزايد الاهتمام بمحاربة الفساد في العشر سنوات الأخيرة، حتى أصبح قضية سياسية عالمية تلقى اهتماما متزايدا من طرف الشعوب والحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية وذلك لعدة أسباب هي:

– زيادة تهميش الديمقراطية في كثير من الدول، مما أدى إلى:

– صعوبة إخفاء كثير من وقائع الفساد.

– انهيار النظام الشيوعي، وزواله بسبب دعم الدول الرأسمالية لبعض الأنظمة الفاسدة في الدول النامية، والتغاضي عن ممارستها لأجل التصدي للمّد الشيوعي.

– زيادة التأثير المتبادل بين دول العالم، وانتقال ظاهرة الفساد.

– اهتمام المنظمات الدولية المناحة للمساعدات والقروض المسيرة، بقضية الفساد.

– تأسيس منظمات غير حكومية (مثل منظمة شفافية دولية)تضطلع بمهام كشف ومحاربة الفساد على المستوى العالمي.

– معاناة بعض الشركات الدولية الناشطة من ممارسات الفساد، التي تقوم بها شركات أخرى للفوز بالصفقات في دول أخرى.

---

[1]–خليل عبد القادر، **مرجع سابق**، ص ص11، 12.

[2]–خليل عبد القادر، **المرجع نفسه**، ص12.

ويمكن النظر إلى الفساد على أنه سلعة أو خدمة لها عرض وطلب رغم أنها غير مرغوبة أخلاقيا وقانونيا، ولا يمكن القضاء على الفساد تماما بل الحد منه، ولذلك تهدف جهود مكافحة الفساد تماما بل الحد منه، إلى تحقيق ما يلي:

- خفض الطلب على الفساد.
- خفض عرض الفساد.

ولا توجد إستراتيجية موحدة لمكافحة الفساد على مستوى الزمان والمكان، بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول، يضاف لذلك الحاجة لجهود دولية تدعم الجهود المحلية في هذا المجال، بسبب انتشار الفساد وتخطيه الحدود الوطنية للدول. [1]

[1]–خليل عبد القادر، **مرجع سابق**، ص13.

المبحث الأول: التعريف بجريدة الخبر اليومي

جريدة الخبر:هي أول يومية باللغة العربية صدرت في01نوفمبر 1990 بعد الإفتتاح الإعلامي الذي إتسمت به الساحة الإعلامية الجزائرية بعد صدور قانون الإعلام الثالث من أفريل 1990 [1].

- ومنذ إنشائها بدأت صحيفة "الخبر" بالنمو الى أن أصبحت تمتلك أكبر سحب بين كل الصحف الوطنية حيث وصل سحبها في أواخر 1998الى 400 ألف نسخة يوميا، وأصبح اليوم يقارب نصف مليون نسخة يوميا، وهو مايقارب نصف ما تسحبه الصحافة الوطنية مجتمعة.[2]
- مؤسسوا الخبر كانوا شبابا عوضوا نقص الخبرة بالارادة الفولاذية والاصرار على الاستمرار وبالتالي تمكنوا من التغلب على العراقيل التقنية و تمكين الجريدة من الصدور يوميا.
- وصلت في عيد ميلادها السابع سنة 1997 الى سحب مقداره 200,000 نسخة يوميا.
- وفي 10 جانفي 1999 سحبت ب 250,000 نسخة يوميا لتصل تحديدا في 07ماي 1999 الى 500,000 ألف نسخة يوميا و في نوفمبر 2000 إحتفلت الخبر بعيد ميلادها العاشر كأولى الجرائد الوطنية مقروئية برقم سحب يومي متوسط مقداره 400,000 نسخة يوميا.[3]
- وتمتلك "الخبر" طاقما تحريريا يتكون من حوالي 80 صحفيا ،بالاضافة إلى 45 مكتبا في الجزائر والعواصم العربية والأجنبية. ومن أهم طموحات الجريدة التموضع ضمن أهم الجرائد على مستوى الوطن العربي[4].

لها نسختين إضافيتين في موقعها الإلكتروني بالانجليزية والفرنسية،إنتقلت إلى المقر الجديد بحيدرة، حيث يضم الإدارة العامة،مديرية المحاسبة والمالية ، المدرية التجارية ، التحرير بمختلف أقسامه مدرية العلاقات العامة والتسويق قسم المنازعات بالإضافة إلى مركز الدراسات الدولية،وقد زودت مختلف الأقسام بأحدث ما أبدعته التكنلوجيا الحديثة في مجال العمل الصحفي، وتتفرع عنها :

---

[1] دليلة غروبة،**دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، جامعة باجي مختار عنابة ،2010،ص48.

[2] هميسي نور الدين ، **أنماط الاعلان في الصحافة الجزائرية المكتوبة**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والتصال،جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005،ص23 .

[3] دليلة غروبة ،**مرجع سابق**،ص48.

[4] نور الدين هميسي،**مرجع سابق**،ص ص23، 24 .

- الخبر الأسبوعي: أسبوعية تهتم بالاخبار الرياضية و الدولية ومنذ جانفي 2006 أصبحت الخبر الأسبوعي جريدة مستقلة .
- الخبر تسلية : أسبوعية مخصصة للألعاب.
- الخبر حوادث : نصف شهرية مخصصة للحوادث.
- الخبر سات : نصف شهرية مخصصة لبرامج التلفزة.

هذه الثلاثة الأخيرة تعتبر ملاحق توضع تحت تصرف القارئ .[1]

وقع إختيارنا في هذه الدراسة على جريدة "الخبر" لأنها أكثر الصحف الصحف التي تعالج وتحارب الفساد في الجزائر ،وهي أكثر الصحف جرأة في فتحها للملفات وتخصيص مساحة هامة لها كما أن الجريدة لا تتوان عن ذكر مصادر الأخبار الخاصة بالفساد الإقتصادي،بما يمنحها المصداقية والموضوعية والإحترافية في معالجة هذه القضايا.

تم إختيار جريدة "الخبر" كونها من أهم الجرائد التي تعالج قضايا الفساد في الجزائر،من خلال تغطيتها اليومية لقضايا الإختلاس و الرشوة و إستغلال النفوذ والتهريب وفضائح الفساد عموما.

المعالجة الإخبارية لقضايا الفساد الاقتصادي هدفها أن يتم الكشف على مكافحة الفساد وحددت الدراسة بأن على أساس مقارنتها بالصحف الأخرى لأنها قضية جميع المواطنين من طرف الجريدة.

جريدة "الخبر" خصصت مادة إعلامية في مختلف قضايا الفساد الإقتصادي لهذه السنوات الأخيرة في الجزائر ،وأنها إعتمدت على التحقيقات الصحفية المعمقة ما جعلها أكثر الجرائد تداولا ومحاربة للفساد و إعتمادها أيضا على مصداقية أخبارها من خلال مصادر متنوعة من الدرك والشرطة و الجمارك والتحقيق الصحفي في حد ذاته وكذا سوء الأداء والفساد المالي تليها قضايا النهب و تبديد المال العام وكذا تبييض الأموال وصولا إلى إستغلال السلطة والنفوذ عند توزيع المشاريع وملفات التهريب عبر الحدود وتجارة المخذرات وغيرها من قضايا الفساد [1].

[1] دليلة غروبة ،**مرجع سابق** ،ص ص48،49 .

[1] الموقع الالكتروني: .**http //www .elkhabar .com /ar/watan**

المبحث الثاني: قضية بنك الخليفة

تعد أكبر قضية فساد تعرض أمام العدالة الجزائرية .

- كرنولوجيا وجيزة للقضية:

تم كشف خيوط الفضيحة عندما أوقفت الشرطة الجزائرية سنة 2003 بمطار هواري بومدين بالعاصمة مساعدين لعبد المؤمن خليفة وهما يحاولان تهريب ماقيمته 2مليون أورو لى الخارج في حقيبة على متن طائرة عبد المؤمن الخاصة.

وتوصلت بعد ذللك لجنة المراقبة المالية للبنوك إلى كشف تعاملات غير قانونية وغش في المحررات والوثائق المصرفية في بنك الخليفة، الذي كان يقوم بتحويل أموال المودعين بطرق غير شرعية،وكشفت اللجنة عن ثغرة مالية في خزينة البنك تفوق 25 مليار دينار بالعملة الجزائرية و2 مليون دولار وثمانية ملايين أورو الى جانب عملات أجنبية أخرى.

كبدت فضيحة الخليفة خزينة الدولة أكثر من مليار دولار ، من ودائع المؤسسات و الهيئات العمومية التي وضعت أموالها في البنك.

واجه المتهمون الرئسيون وهم بالإضافة على المدير العام رفيق عبد المؤمن خليفة مستشارون ومساعدون في المؤسسة المالية المفلسة تهما بخيانة الأمانة والتزوير والنصب والإحتيال وتقديم معلومات كاذبة وتلقي فوائد و إمتيازات وتمت المحاكمة في غياب المتهم الرئيسي الموجود في لندن.[12]

وفي 22 مارس 2007 حكمت المحكمة غيابيا بالسجن المؤبد على المتهم الئيسي عبد المؤمن خليفة وأصدرت مذكرة توقيف دولية وطالبت بريطانيا بتسليمه طبقا لمعاهدة التبادل الموقعة بين البلدين في 2006 وحكمت غيابيا بالسجن لمدة 20 سنة مع النفاذ على 6 متهمين أخرين فارين من بينهم محافظ البنك الجزائر المركزي عبد الوهاب كيرمان وأصدرت حكما بالسجن لـ 10 سنوات على كل من زوجة المتهم و وزير الصناعة السابق عبد النور كيرمان ، وإبنته ياسمين الممثلة لشركة الخليفة للطيران في إيطاليا و أمرت المصادر لمصادرت أموال و أملاك المتهمين ، وقد أعلن النائب العام المساعد الأول لمجلس قضاء البليدة محمد بوخاتم أن الجلسة تمت بحضور133 ضحية و أكثر من 300 شاهد و حوالي 150 محاميا و خبيرا، وصدرت أحكام في حق 13 مسؤلا في مصارف وهيئات حكومية تراوحت مدتها بين 5 سنوات و12 سنة سجنا نافذا و برأت 50 متهما.

[1] دليلة غروبة، دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، جامعة باجي مختار عنابة، 2010،ص53 .

بدأت محكمة الجنايات بالبليدة جنوب غرب الجزائر إعادة المحاكمة في قضية بنك الخليفة وهي أكبر فضيحة مالية بالجزائر و تأتي إعادة المحاكمة بعد ما قبلت المحكمة العليا بالجزائر في يناير(1كانون الأول 2012) كل الطعون التي تقدمت في القضية، وقررت تشكيل هيئة محكمة جديدة لتعيد النظر في القضية.[1]

وقد تم إختيار قضية بنك الخليفة في هذه الدراسة لأنها تعد أكبر قضية فساد تعرض أمام العدالة الجزائرية من حيث حجم الأموال التي تم إهدارها والتي تجاوزت ملياري دولار حسب بعض التقارير والتبعات الإقتصادية والسياسية والإعلامية للقضية و الحبر الغزير الذي أسالته بخصوص جدلية تواطؤ مسؤولين من الدولة أو على الأقل سكوتهم على عملية الإحتيال على حساب مؤسسات الدولة والمودعين الصغار.

المبحث الثالث: التحليل الكمي لفئات شكل ومحتوى المادة الاعلامية.

يعتبر التحليل الكمي من أبرز سمات التحليل ، حيث يلجا الباحث من خلال الاساليب والطرق الاحصائية الى تبويب وتصنيف الفئاة المحددة ، وجدولة الوحدات وقياسها والتعبير عنها ويعتبر مجرد عن النتائج بقيم عددية تحدد المدى الذي تقع فيه هذه الوحدات والتحليل الكمي لوحده مظهرية إحصائية ،لأنه يقتصر على القراءة السطحية للمادة ، ولا يحاول أن يتعمق في الأسباب والخلفيات ، وهي المهمة التي توكل للتحليل الكيفي :

[1] **Net.aljazeera,www //http** 17 03/04/2016a 30:

الجزيرة الفرنسية أنظر الموقع الالكتروني

وحسب الدكتور محمد عبد الحميد " فإن التحليل الكمي يمثل أفضل السبل الى تحقيق الموضوعية والتقليل من أخطاء التحيز وإمكانية التحقق من ثبات النتائج .[1]

1- التحليل الكمي لفئات شكل المادة الاعلامية:

قمنا في هذا العنصر بوضع ثلاث جداول يمثل كل جدول فئة معينة من فئات شكل المادة الاعلامية وهي على التوالي حسب الجداول:

- فئة المساحة: وهي المساحة التي خصصتها جريدة "الخبر" ، للموضوع بالمقارنة مع المساحة الاجمالية للعينة (12 عدد) .
- فئو العناصر التيبوغرافية : وتضم العناوين والنصوص والصور .
- فئة الأنواع الصحفية : وهي المساحة المخصصة للموضوع حسب النوع الصحفي المستعمل من طرف جريدة الخبر في معالجتها .

1- فئة المساحة :

في هذه الفئة سنتطرق للمساحة التي خصصتها جريدة " الخبر" لموضوع – محاكمة بنك الخليفة 2015- من خلال عينة الدراسة وذلك من خلال المساحة المطبوعة للجريدة والمساحة الإجمالية الكلية والمساحة التي احتلتها العناصر التيبوغرافية ، وهذا من اجل قياس ومعرفة مدى اهتمام جريدة الخبر بالموضوع .

- **جدول رقم (01) يبين المساحة المخصصة لموضوع " محاكمة بنك الخليفة 2015" والنسبة المئوية التي تمثلها أمام كل من المساحة الكلية والمطبوعة.**

المساحة والنسبة المئوية / التـــــغير	المساحة (سم ^{2})	النسبة المئوية
المساحة المخصصة للموضوع	3369,3	%33,33
المساحة المطبوعة لأعداد الجريدة	6738,6	%66.66
المساحة الكلية لأعداد الجريدة (12عدد)	10107,9	%100

[1]- محمد عبد الحميد، **تحليل محتوى في بحوث الاعلام** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1979، ص 24.

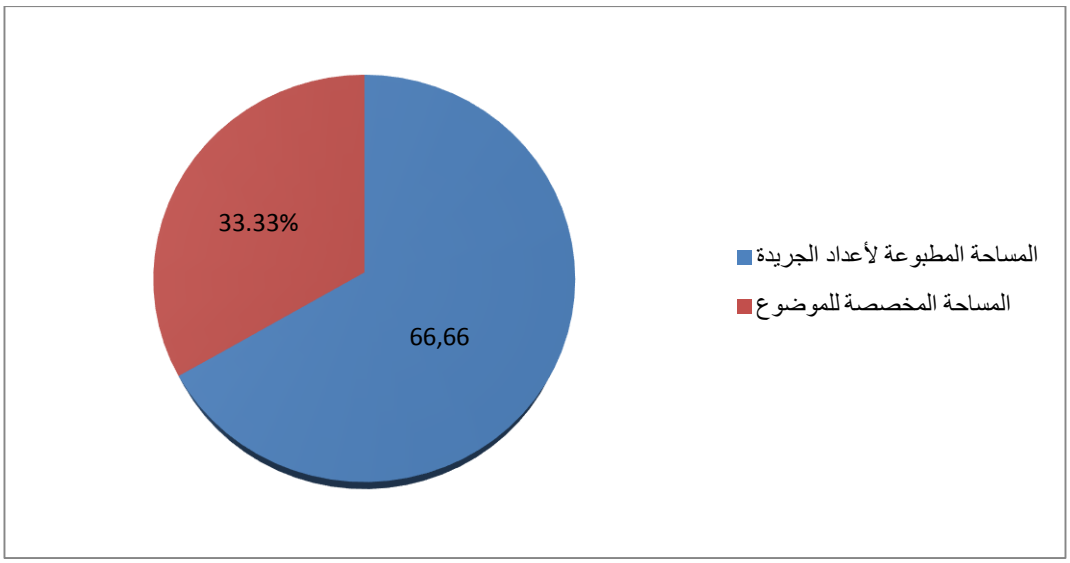

- **شكل رقم(01)دائرة نسبية تمثل المساحة المخصصة لموضوع محاكمة بنك الخليفة أمام المساحة الكلية والمساحة المطبوعة.**

- **التعليق على الجدول:**

من خلال الجدول رقم (01) والدائرة النسبية الممثلة له، قمنا بحساب المساحة المخصصة للموضوع التي قدرت ب (33369,3 سم^2) تقابلها 33,33% وبلغت المساحة المطبوعة (6738,6 سم ^{2}) اي أن يقابلها نسبة 66,66 % أي أن جريدة " الخبر أولت أهمية معتبرة للموضوع مقارنة بالمساحة المطبوعة.

2- **فئة العناصر التيبوغرافية:** وتظم هذه الفئة العناوين ، النصوص ، الصور ، وهذا حسب عينة الدراسة (12 عدد) .

- **جدول رقم (02) يبين مساحة العناصر التيبوغرافية**

المساحة والنسبة المئوية / التـــــغير	المساحة (سم ^{2})	النسبة المئوية
المساحة المخصصة للموضوع	3369,3 سم ^{2}	%100
المساحة النصوص	2206,25 سم ^{2}	%65.48
مساحة الصور	490,5 سم ^{2}	%14,55
مساحة العناوين	672,55 سم ^{2}	%19,96
المجموع	3369,3 سم ^{2}	%100

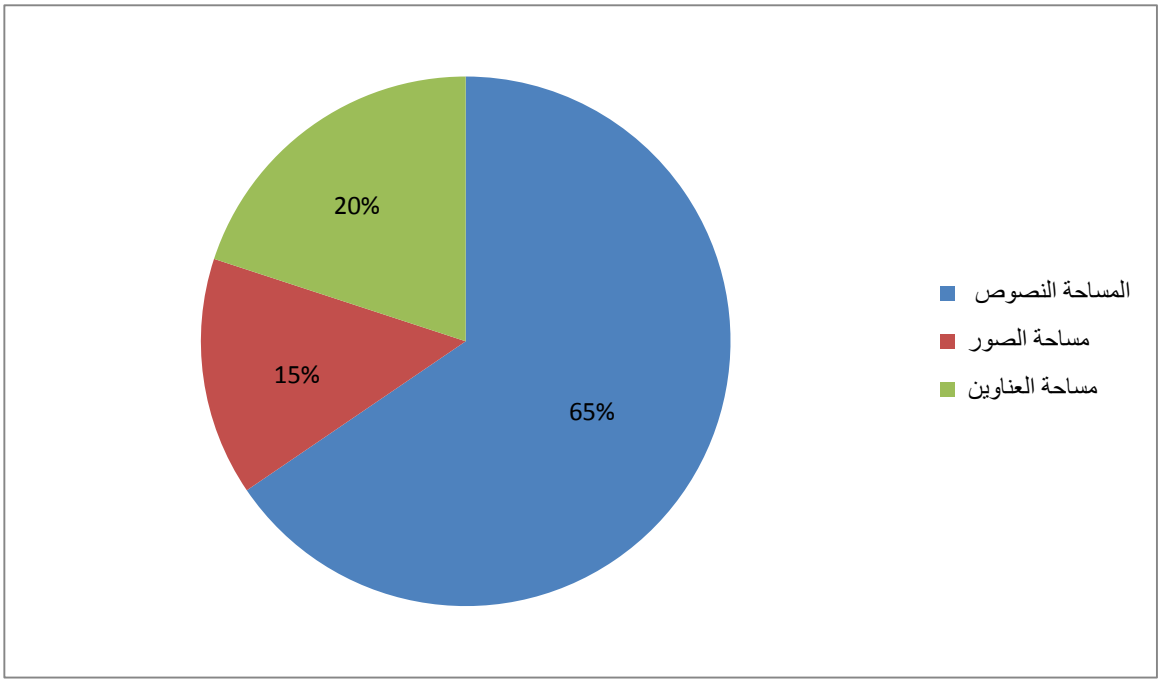

- **شكل رقم (02) دائرة نسبية تمثل مساحة العناصر التيبوغرافية**

- **التعليق على الجدول:**

من خلال الجدول رقم (02)ان الجريدة تبين لنا مساحة العناصر التيبو غرافية التي إحتوتها العينة المدروسة (12 عدد) حيث أن المساحة المخصاي صة للنصوص بلغت 65,48% ومساحة الصور بلغت 14,55 % ومساحة العناوين بـ 19,96 % أي أن الجريدة أولت إهتمام كبير للنصوص.

3-فئة الانواع الصحفية:

وهي تضم الأنواع الصحفية والانواع الصحفية الخاصة بالرأي والمتمثلة في الخبر ،التحقيق، التقرير، التعليق، المقال و أنواع أخرى كالمقابلة.

- **جدول رقم (03)يبين فئة الأنواع الصحفية**

المساحة والنسبة المئوية / التغير	التكرارات	النسبة المئوية
الخبر	**6**	%33,33
التحقيق	**0**	%00
التقرير	**9**	%50
التعليق	**1**	% 5,55
المقال	**1**	%5,55
أنواع أخرى :– المقابلة	**1**	%5,55
المجموع	**18**	%**100**

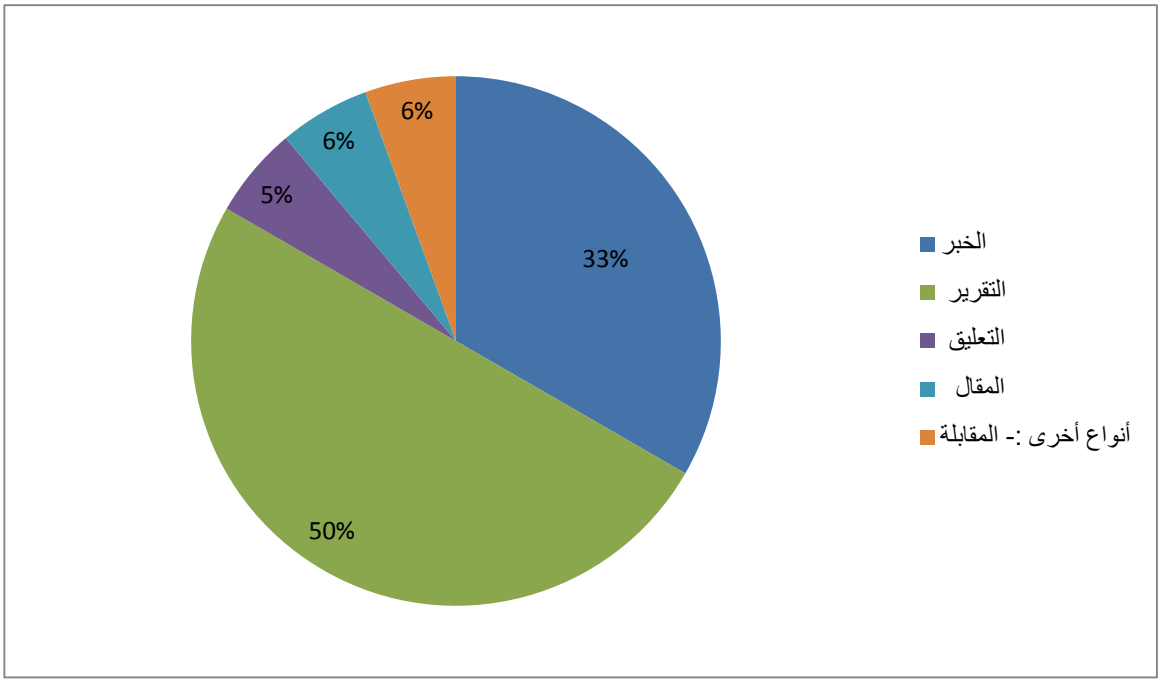

- **شكل رقم(03) دائرة نسبية تمثل فئة الانواع الصحفية.**

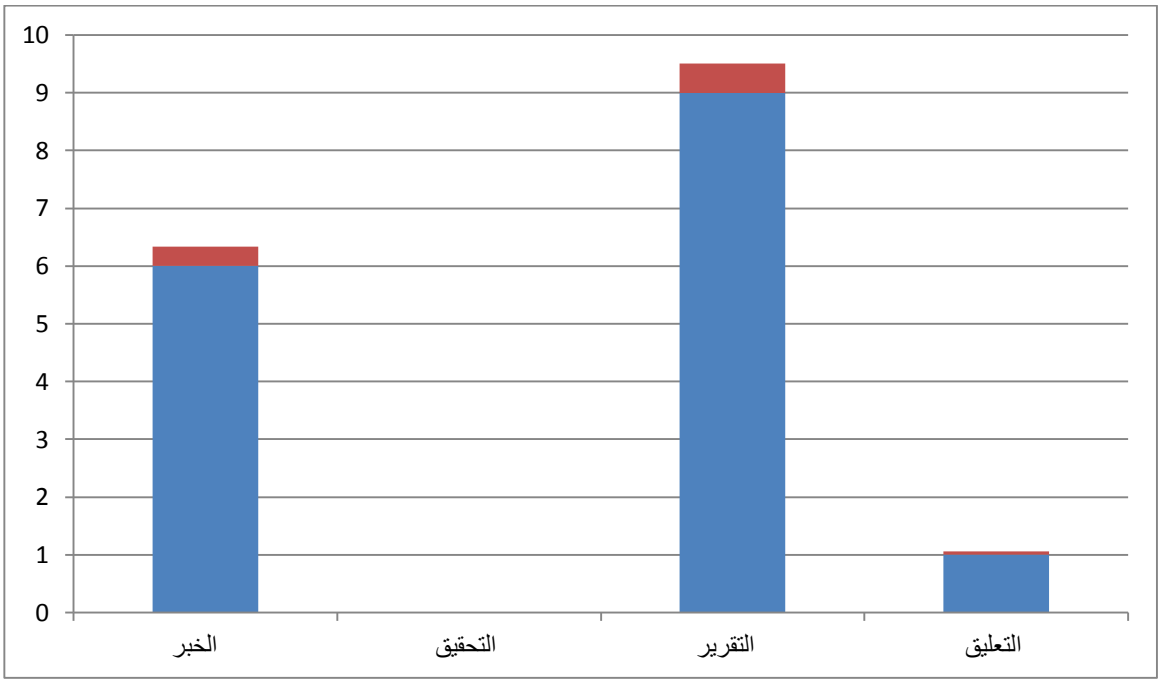

- **شكل بياني يوضح الاشكال الصحفية حسب التكرارات.**
- **التعليق على الجدول رقم (03) والدائرة النسبية:**

يبين الجدول الرقم(03) والتمثيل البياني التكرارات والنسب المئوية التي أخذتها كل نوع صحفي من مجموع المواضيع التي تناولها موضوع الدراسة و إنطلاقا دائما من الجدول تبين لنا أن الجريدة في معالجتها للموضوع قد إعتمدت بعض الأشكال في تقديم المادة الاعلامية،ومن خلال حساب تكرارات كل نوع صحفي نجد بأن التقرير الصحفي إحتل أكبر نسبة تكرار وقدر عدد تكراراته بـ 9 تقابلها نسبة 50 % بعد الخبر كثاني نوع صحفي إعتمدته جريدة الخبر في معالجتها للموضوع وهذا بنسبة 33,33 % وسجلت الأنواع الأخرى التعليق و المقال و المقابلة أدنى نسبة وهي 5,5 % بالنسبة للتعليق و 5,5% بالنسبة للمقال و 5,5 % بالنسبة للمقابلة في حين لم تظهر أي نسبة أو تكرار للنوع الصحفي "التحقيق" من مجموع تكرار المواضيع المتناولة في موضوع الدراسة والتي قدرت بنسبة 0 %.

إن جريدة الخبر في معالجتها لموضوع "محاكمة بنك الخليفة 2015" وظفت القوالب الصحفية الخبرية وعلى رأسها التقرير ثم يليها الخبر بنسبة قدرت بـ 83,33 % ،أما التحقيق ظهر بنسبة 0% أي تعتمد الجريدة هذا النوع الصحفي في غياب الأنواع الصحفية الأخرى كالعمود و الربورتاج و الكاريكاتور و الإفتتاحية .

التحليل الكمي لفئات محتوى المادة الإعلامية:

نقوم في هذا العنصر بالتحليل الكمي لفئة ماذا قيل؟ عن موضوع "محاكمة بنك الخليفة 2015" من خلال جريدة الخبر وهذا في فترة الدراسة عن طريق دراسة فئتان فئة الموضوع وفئة الإتجاه في (04) جداول يتبعه تحليل كمي لكل جدول على حده.

1-فئة المواضيع التي تناولتها جريدة "الخبر" حول قضية –محاكمة بنك الخليفة2015-

- **جدول رقم(04) خاص بحساب فئة المواضيع**

الفساد	09	27,27
الرشاوى	04	%12,12
الفضائح	06	%18,18
الإتهامات	10	%30,30
التحقيقات	4	%12,12
المجموع	33	%**26,82**
متابعة من السلطة القضائية	11	%73,33
متابعة من رئيس الجمهورية	0	%00
متابعة الأطراف الأجنبية	0	%00
أطراف أخرى:منظمات محليةدولية	04	%26,66
المجموع	15	%**12,12**
الإعترافات	07	%33,33
العقوبات	04	%19,04
المحاكمات	10	%47,61
مكافحة الفساد	00	%00
المجموع	21	%17,07

عبد المومن خليفة	18	%33,33
القضاة	09	%16,66
المحامون	06	%11,11
وزراء وشخصيات سامية	14	%25,92
أطراف أخرى:جمعيات–منظمات	07	%12,96
المجموع	**54**	**%43,90**
المجموع العام	**123**	**%100**

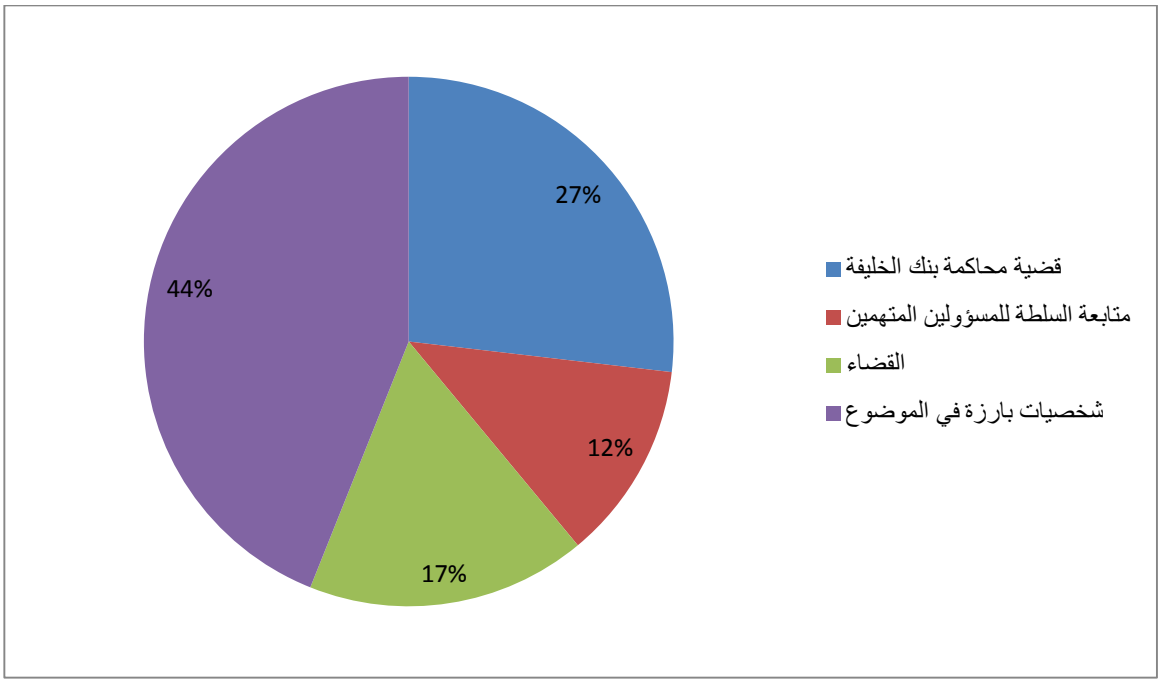

- **شكل رقم(04) دائرة نسبية تمثل فئة المواضيع**

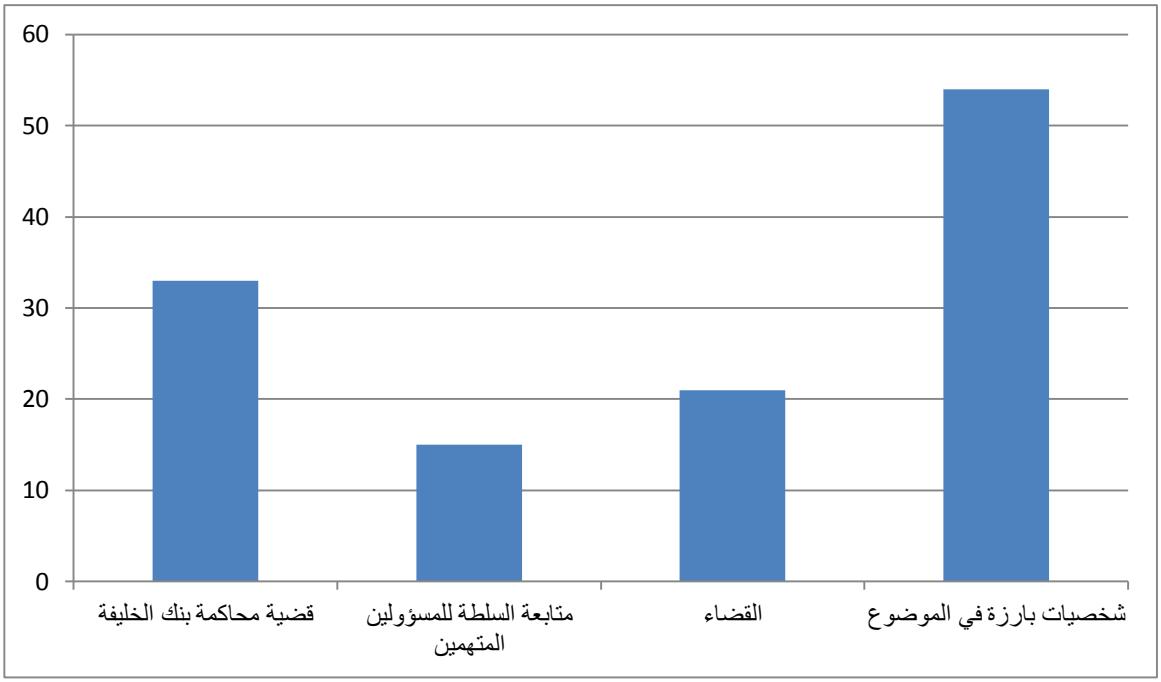

- **تمثيل الجدول رقم(04) بشكل بياني**
- **التعليق على الجدول رقم(04) والدائرة النسبية الممثلة له.**

يتضح لنا جليا من خلال الشكل رقم(04) والدائرة الممثلة له(04) والخاص بفئة المواضيع التي تناولتها جريدة "الخبر" في معالجتها لقضية "محاكمة بنك الخليفة 2015" حسب مدة لدراسة، حيث إستحوذ الموضوع المتعلق بمحاكمة بنك الخليفة 2015 من فساد ورشاوى وفضائح و إتهامات وتحقيقات بنسبة 26,82 % يليه موضوع متابعة السلطة للمسؤلين ومنها متابعة من السلطة القضائية متابعة من رئيس الجمهورية متابعة من الأطراف الأجنبية و أطراف أخرى مثل المنظمات المحلية بنسبة23,07 % ثم الموضوع الذي يخص القضاء والذي يدخل في الاعترافات والعقوبات والمحاكمات ومكافحة الفساد بنسبة 17,07 % يليه عنصر شخصيات بارزة في الموضوع والذي يدخل فيها عبد المؤمن خليفة القضاة المحامون ووزراء و شخصيات سامية و أطراف أخرى، وأكبر نسبة هي نسبة الشخصيات البارزة في الموضوع بعد "قضية محاكمة بنك الخليفة2015".

كل هذا فيما يخص درجة اهتمام جريدة "الخبر" المواضيع الرئيسية أما عن المواضيع الفرعية ا بمتعلقة بكل موضوع على حده عكانت كالاتي:

1-موضوع قضية محاكمة بنك الخليفة 2015 .

بالنسبةلهذا الموضوع احتل عنصر الاهتمامات أعلى نسبة قدرت بـ30,30 % ثم موضوع الفساد في المرتبة الثانية بنسبة 27,27% ويليه عنصر الفضائح بنسبة 18,18 % ثم عنصر التحقيقات بنسبة 12,12 % ا وبالنسبة لموضوع الرشاوى فكانت النسبة ايضا 12,12%

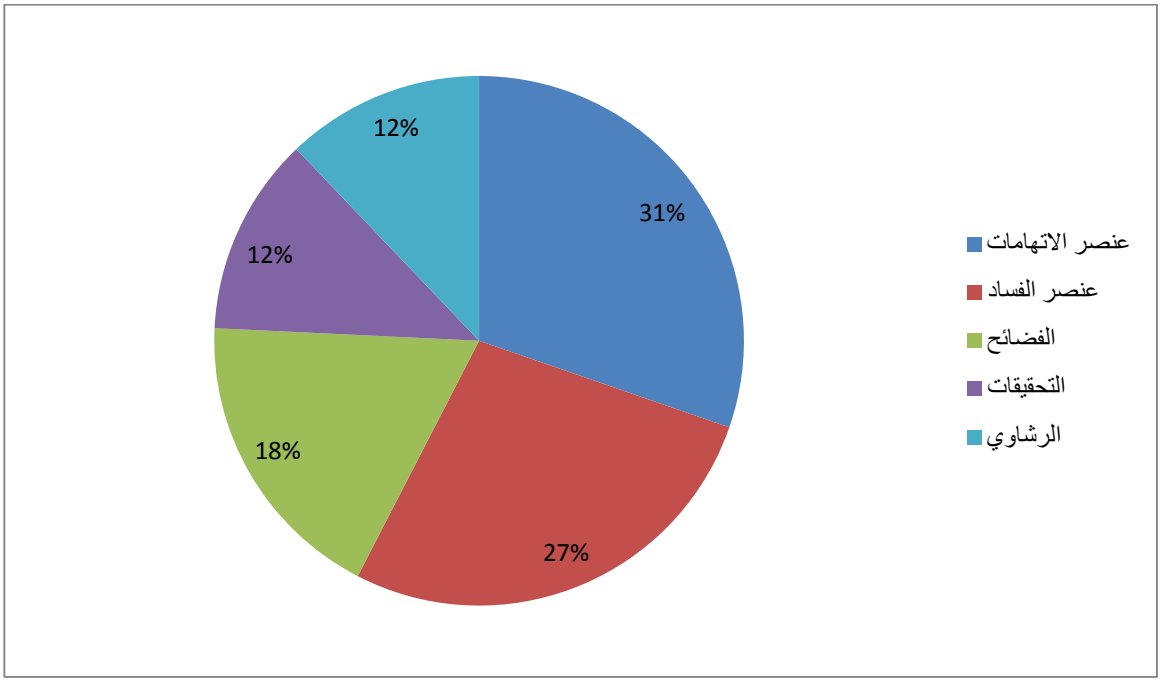

- **شكل رقم (05) دائرة نسبية تمثل موضوع قضية محاكمة بنك الخليفة وعناصرها**

2-موضوع متابعة السلطة للمسؤلين المتهمين:

وهو ثاني موضوع رئيسي اهتمت به الجريدة في معالجتها لموضوع قضية محاكمة بنك الخليفة 2015 حيث ركزت على أهم هيئة في القضية وهي السلطة القضائية ومتابعتها للقضية بنسبة 73,33 % ،ثم يليها متابعة أطراف اخرى مثل المنظمات المحلية والجمعيات بنسبة26,26 %، أما متابعة من طرف رئيس الجمهورية و متابعة الاطراف الاجنبية في أخر عنصر وقدرت بـ0 %، أي لم تكن هناك أي نسبة.

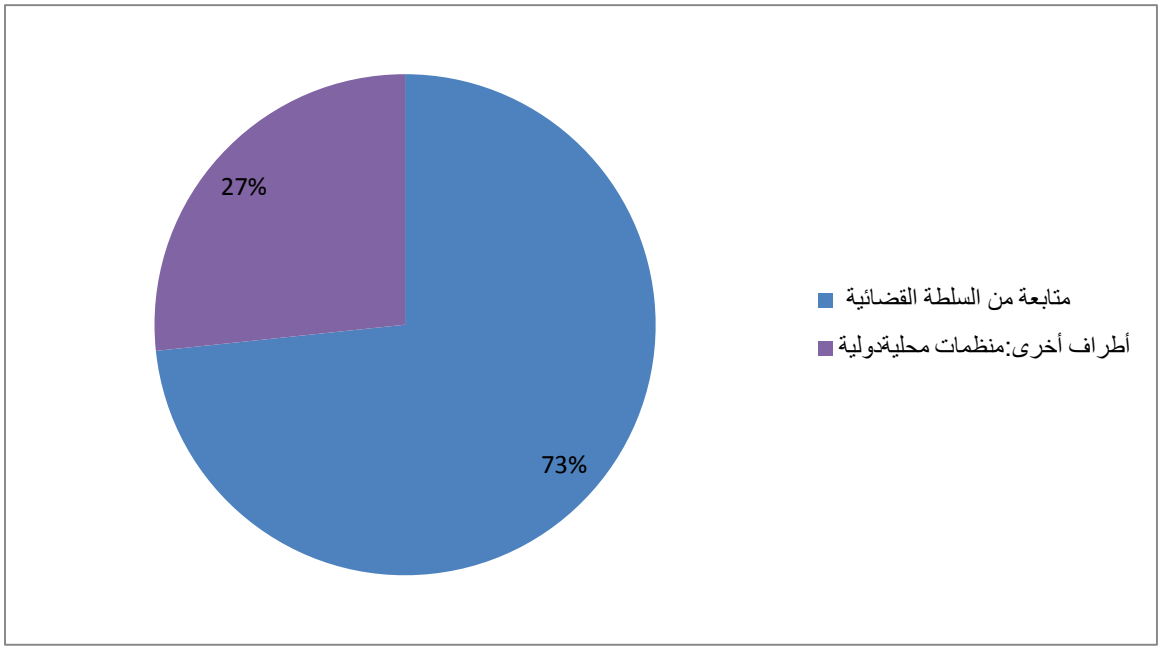

- **شكل رقم(06)دائرة نسبية تمثل متابعة السلطة للمتهمين المسؤلين وعناصرها**

3-موضوع القضاء:

سجل في هذا الموضوع عنصر المحاكمات أعلى نسبة من باقي العناصر قدرت بـ47,61 %، أما موضوع العقوبات جاء بنسبة19,04 %في المرتبة الأخيرة ،أما موضوع مكافحة الفساد جاء بنسبة 0 % في الموضوع.

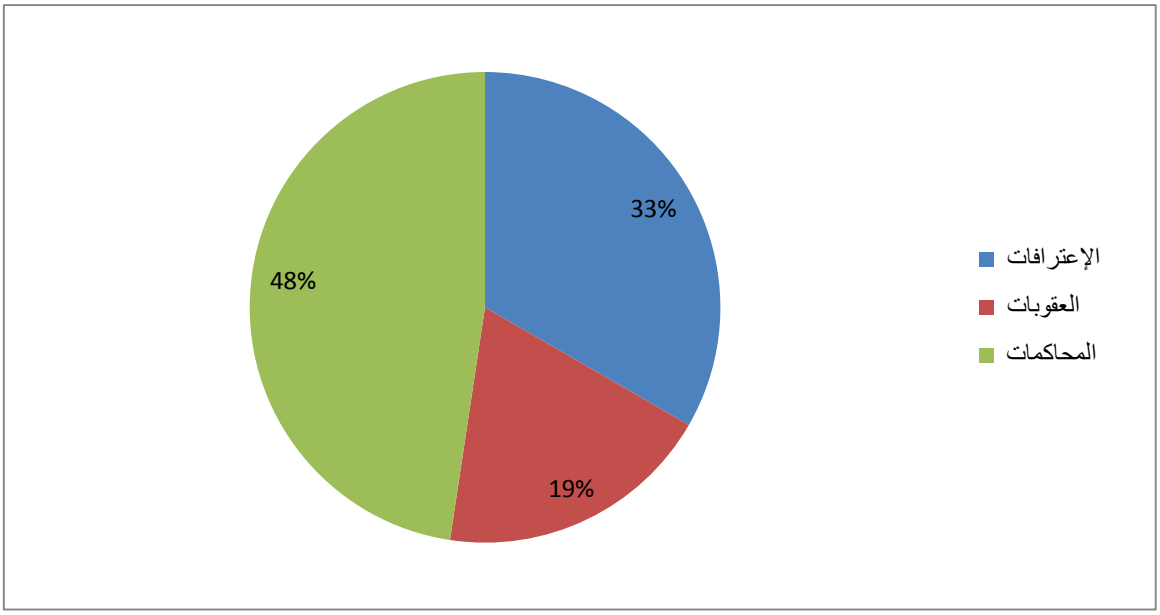

- **شكل رقم(07)دائرة نسبية تمثل موضوع القضاء وعناصره .**

4-شخصيات بارزة في الموضوع:

بالنسبة لهذا العنصر الذي يضم الشخصيات البارزة في الحدث إحتل عبد المومن خليفة المتهم الرئيسي في القضية بنسبة33,33%، حسب أعداد العينة كما إحتل عنصر القضاة نسبة16,66%،كما إحتل عنصر المحامون 11,11%،أما عنصر وزراء وشخصيات سامية إحتل نسبة 25,92%،أما عنصر أطراف أخرى:جمعيات ومنظمات حقوقية إحتل نسبة 12,96 %.

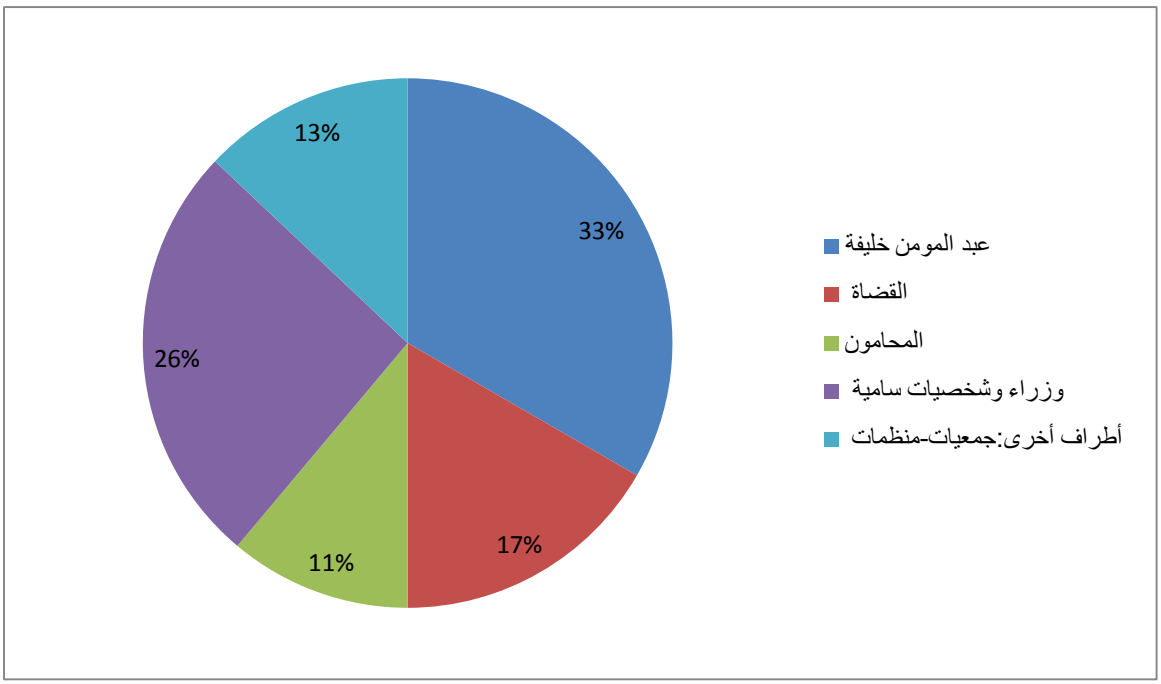

- **شكل رقم(08)دائرة تمثل عنصر الشخصيات البارزة في الموضوع.**

- **فئة الإتجاه :**

تطرقنا في هذا القسم الى دراسة إتجاه المادة الاعلامية حول كل موضوع رئيسي من المواضيع التي تناولتها جريدة"الخبر" طيلة مدة الدراسة على حده وتحصلنا على 3 جداول و إتبعنا كل جدول بتحليل كمي خاص به، و ذلك كالاتي:

- **جدول رقم (09) يوضح اتجاه المادة الاعلامية نحو موضوع ملف قضية "محاكمة الخليفة 2015"**

فئة الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
المؤيد	2	%9.52
المعارض	11	%52.38
المحايد	8	38.09%
المجموع	21	%100

- **التعليق على الجدول:**

يتضح من خلال الجدول رقم (09) ان اتجاه المادة الاعلامية نحو موضوع "محاكمة بنك الخليفة 2015" معارضا بنسبة قدرت بـ 52.38% اما نسبة 38.09% فقد مثلت المحايدة في عرضها و نقلها للاخبار ثم يليها في الاخير بنسبة 9.52% كانت فيها الجريدة مؤيد لبعض التفاصيل الصغيرة في المحاكمة .

- **جدول رقم (10) يوضح اتجاه المادة الاعلامية نحو موضوع القضاء:**

فئات الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
المؤيد	8	%16.66
المعارض	7	%58.33
المحايد	3	%25
المجموع	12	%100

- **التعليق على الجدول:**

من خلال الجدول رقم (10) اتضح لنا ان المادة الاعلامية التي كتبت حول موضوع القضاء كانت معارضة بنسبة 58.33% أي عدم نجاح القضاء في الوصول الى الحقائق المرغوبة في حين كانت محايدة بنسبة قدرت بـ 25% أما بعض المواضيع كانت مؤيدة بنسبة قدرت بـ 16.66%.

- **جدول رقم (11) يوضح اتجاه المادة الاعلامية نحو موضع المسؤولين المتهمين**

فئات الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
المؤيد	0	%0
المعارض	8	%66.66
المحايد	4	%33.33
المجموع	12	%100

- **التعليق على الجدول :**

من خلال الجدول رقم (11) يتضح ان الجريدة كانت معارضة للاحزاب و المسؤولين المتهمين في الموضوع بنسبة 66.66 % في حين كانت محايدة بنسبة 33.33% في حين يسجل غياب التأييد في الموضوع بنسبة 0 % .

- **جدول رقم (12) يوضح اتجاه المادة الاعلامية نحو موضوع الشخصيات البارزة في الموضوع:**

فئات الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
المؤيد	0	%0
المعارض	13	%92.85
المحايد	1	%7.14
المجموع	14	%100

- **التعليق على الجدول:**

من خلال الجدول رقم (12) يتضح ان الجريدة كانت معارضة للشخصيات التي كانت بارزة في الموضوع بنسبة كبيرة قدرت بـ 92.85% و كانت محايدة بنسبة 7.14% في حين يسجل غياب التأييد في الموضوع بنسبة 0 % .

المبحث الرابع: التحليل الكيفي (النوعي) لفئات الشكل ومحتوى االمادة الإعلامية لقضية محاكمة بنك الخليفة بجريدة الخبر.

بعد أن تطرقنا في المبحث الثالث إلى التحليل الكمي لموضوع قضية محاكمة بنك لخليفة 2015" في "جريدة الخبر" نقوم في هذا المبحث بالتحليل الكيفي للمادة الإعلامية، وتبرز أهمية التحليل الكيفي في أنه يكشف عن الجوانب الخفية التي قد لا يتوصل إليها التحليل الكمي إضافة إلى ذلك فإن الجريدة لا يمكنها التعبير عن مواقفها كميا، بل تلجأ أيضا إلى الإستعانة بالجانب الكيفي كعنصر مكمل.

فإذا كان التحليل الكمي يجيب عن السؤال: كيف قيل؟ (من المادة الإعلامية)، فإن التحليل الكيفي يجيب بدوره عن محتوى تلك المادة الإعلامية، والشكل الذي جاءت به كذلك. وكل ذلك من خلال دراسة أهم المواضيع والإتجاه السائد في تقديم المادة الإعلامية. وهذا ما يساعد الباحث في تحديد أطر التفسير والإستدلال التي يتم صياغتها من خلال الرموز اللفظية في مرحلة لاحقة من النتائج الكمية[1].

التحليل الكيفي لفئات الشكل المادة الإعلامية:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل كيفي لفئات المساحة والعناصر التيبوغرافية والأنواع الصحفية التي اعتمدتها جريدة "الخبر" في نقلها ومعالجتها لقضية "محاكمة بنك الخليفة 2015".

1.**التحليل الكيفي لفئة المساحة:**

بعد الإطلاع والقراءة المتكررة لعينة الدراسة (12عدد) نجد أن جريدة "الخبر" غطت موضوع الدراسة من خلال تناولها لتفاصيل المحاكمة وبالرجوع إلى نتائج التحليل الكمي –سابقا– لفئة المساحة نجد أن الجريدة اهتمت بالدرجة الأولى بالتقارير من خلال نقل مجريات الجلسات من المحكمة كما اهتمت أيضا بنقل الأخبار بالدرجة الثانية حول موضوع المحاكمات وحول المتهم الرئيسي وما ذكر أيضا من قبل محامين الدفاع وهيئة المحكمة كما خصص العدد 7779[2] والعدد 7832[3] من أعداد العينة (12 عدد) صفحة كاملة للموضوع (قضية محاكمة بنك الخليفة) كما خصصت الجريدة جزء من الصفحة الثالثة تقريبا من أعداد العينة لموضوع المحاكمة كما خصصت أيضا الجريدة مساحة للعناوين على الصفحة الأولى.

[1] محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص134.

[2] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع7779، 2ماي2015، ص3.

[3] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع7832، 24جوان2015، ص3.

2-التحليل الكيفي لفئة العناصر التيبوغرافية:

تضم هذه الفئة كما أشرنا في السابق النصوص، العناوين، والصور وجاءت كالتالي:

1- النصوص: تعتبر النصوص العنصر التيبوغرافي الأول الذي أولته جريدة "الخبر" اهتماما كبيرا مقارنة بالعناوين والصور وذلك لاحتلاله مساحة معتبرة من أعداد الجريدة المدروسة ومن مجموع المساحة المخصصة للموضوع، ويعتبر العدد 7832 الصادر بتاريخ 24 جوان 2015 العدد الذي خصتت له جريدة الخبر صفحة كاملة أي أكبر حجم من مساحة النصوص على غرار باقي أعداد العينة المدروسة.

2- العناوين: اعتمدت جريدة "الخبر" على العناوين كعنصر تيبوغرافي ثاني بعد النصوص وربما للعنوان دور كبير في جذب انتباه القارئ وإبراز الحدث وقد استخدمت الجريدة مجموعة من أنواع العناوين والمتمثلة في:

أ. العنوان الإخباري: نجده في الأعداد التالية:

العدد 7832 تاريخ الصدور 24 جوان 2015.

- عنوان المقال: محاكمة تاريخية تنتهي دون كشف الحقيقة "18 سنة لخليفة 52 حكما بالبراءة".

- كاتب المقال: محمد سيدمو.

العدد 7823 تاريخ الصدور 15 جوان 2015.

- عنوان المقال: خليفة يطالب بالبراءة والحكم يوم 23 جوان "نهاية المحاكمة كلمة أخيرة".
- كاتب المقال: محمد سيدمو.

ب. العنوان الوصفي:

العدد 7787 تاريخ الصدور 10 ماي 2015.

- عنوان المقال: "عندما تتحول محاكمة القرن إلى مسرحية هزلية".
- كاتب المقال: محمد سيد مو.

العدد 7781 تاريخ الصدور 04 ماي 2015.

- عنوان المقال: 385 شاهد و133 ضحية لكشف "إمبراطورية خليفة المنهارة".

ج. العنوان الإستفهامي:

العدد 7779 تاريخ الصدور 02 ماي 2015.

- عنوان المقال: هل يكشف "الغولدن بوي" أسار إمبراطورية الورق.
- كاتب المقال: عامر زغباش /محمد الفاتح عثماني.

د. العنوان الإقتباسي:

العدد 7784 تاريخ الصدور 7ماي 2015.

- عنوان المقال: مؤمن خليفة يصرح بكرهه الفرنسيين ويحملهم جانبا من افلاسه "ذهبت من الجزائر حقنا للدماء وعدت لأكشف الحقيقة"
- كاتب المقال: محمد سيدمو.
- عنوان المقال: الناطق باسم ضحايا بنك الخليفة، عمر عابد لـ "الخبر" "المحاكمة القادمة لا تعنينا والحقيقة لن تظهر إلا بحضور كيرمان".

3**– الصور**: العنصر التبوغرافي الثالث الذي اعتمدته جريدة الخبر في موضوع "محاكمة بنك الخليفة 2015" في بعض المقالات وظهرت بعض المقالات دون صورة كما استخدمت صور موضوعية وصور شخصية فوتوغرافية كما استخدمت صورة فوتوغرافية في الصفحة الأولى لعبد المومن خليفة في العدد 7784 الصادر بتاريخ 7 ماي 2015، لم تستخدم جريدة "الخبر" صور فوتوغرافية لمومن خليفة أثناء المحاكمة لأن الجلسات كانت مغلقة ومنع التصوير أثناء المحاكمة.

3–التحليل الكيفي لفئة الأنواع الصحفية:

تضم هذه الفئة الأنواع الصحفية التي استخدمتها جريدة "الخبر" في تغطيتها لموضوع "قضية محاكمة بنك الخليفة 2015" حيث وظفت من الأنواع الصحفية نوعين إخبارية التقرير والخبر ونوعين من أنواع الرأي التعليق والمقال.

إعتمدت الجريدة بمرتبة أولى التقرير لنقل مجريات المحاكمة كما استخدمت الخبر الصحفي في تغطية الحدث ونقل بعض الأخبار والمعلومات حول "محاكمة بنك الخليفة 2015"، كما استخدمت مقال واحد وتعليق واحد ومقابلة واحدة أي لم تنوع الجريدة في تقديم مادتها الإعلامية فقد إعتمدت نوع واحد صحفي وهو التقرير في هذا الموضوع في غياب بعض الأنواع الصحفية مثل الكاريكاتور ومن المواضيع التي وردت في تلك الأنواع الصحفية نجد:

1- الأنواع الصحفية الخبرية:

أ. التقرير الصحفي: جاءت الأخبار في شكل تقارير في معظمها تنقل مجريات المحاكمة بمحكمة جنايات البليدة وتدور حول سماع الشهود والمتهم الرئيسي من قبل قاضي الجلسة توجيه أسئلة إلى المتهم عبد المومن خليفة سماع هيئة الدفاع استجواب الشهود والمتهمين ومن بين العناوين التي جاءت على شكل تقرير:

- تساؤلات حول تحفظ خليفة على ذكر أسماء مسؤولين سامين "لدي أشياء لا أستطيع قولها"[1].

- في شهادته أمام قاضي محكمة الجنايات بالبليدة لكصاسي يقر بعجز بنك الجزائر عن مراقبة خليفة البنك[2].

- القاضي يمنع السؤال عن قروض الوزراء والمسؤولين[3].

- 18 سنة لخليفة و52 حكما بالبراءة[4].

[1] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع7787،10 ماي 2015، ص2.
[2] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع7803، 26 ماي 2015، ص3.
[3] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7813، 5 جوان 2015، ص3.
[4] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7832، 24 جوان 2015، ص3.

ب. الخبر الصحفي: يعتبر الخبر من الأنواع الصحفية المتداولة في الجريدة ومهمته هو تقديم معلومات ونقل الأخبار والأحداث وقد استخدمته الجريدة في الموضوع في المرتبة الثانية بعد التقرير حسب أعداد العينة ومن بين عناوين هذا النوع نجد:

- الأحكام لا تروي عطش الرأي العام في معرفة الحقيقة[1].

- عبد الغاني بوتفليقة تنازل عن شقة باريسية لمصفي خليفة[2].

- الحكم على خليفة لن يتجاوز 10 سنوات سجنا نافذا[3].

ج. المقابلة الصحفية: إعتمدت جريدة الخبر على المقابلة الصحفية كنوع من أنواع الحوار الصحفي وذلك من أجل الحصول على بعض المعلومات عن الموضوع وذلك من خلال عينة الدراسة وهي:

محامي الخليفة يكشف لـ "الخبر"[4].

2- أنواع الرأي الصحفية:

- المقال: إعتمدت الجريدة "الخبر" هذا النوع الصحفي من خلال شرح واقع الفساد في الجزائر والإتهامات الموجهة للمسؤولين السامين ووصف حقيقة الوضع القضائي وعنوان المقال هو: إختبار العدالة في قضايا الفساد بالجزائر[5].
- التعليق: عالجت جريدة الخبر في هذا النوع الصحفي رأي وموقف عن المسؤولين وعلاقتهم بقضية محاكمة بنك الخليفة وورود بعض أسماء مسؤولين سامين في الدولة التعليق تحت عنوان: بلعيز وزير الداخلية[6].

4-التحليل الكيفي (النوعي) لفئات محتوى المادة الإعلامية:

[1] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7832، 24 جوان 2015، ص3.
[2] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7815، 7 جوان 2015، ص3.
[3] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7815، 7 جوان 2015، ص3.
[4] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7833، 25 جوان 2015، ص3.
[5] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7813، 5 جوان 2015، ص20.
[6] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7809، 1 جوان 2015، ص23.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل من فئة المواضيع وفئة الإتجاه السائد بالجريدة إلى الجدول رقم (04) سابقا إن جريدة الخبر إهتمت بأربع مواضيع أساسية، كل موضوع يضم مجموعة عناصر ثانوية وهي كالآتي:

1. موضوع "محاكمة بنك الخليفة 2015"

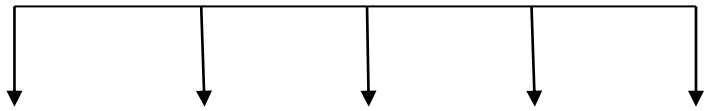

2. متابعة السلطة للمسؤولين المتهمين:

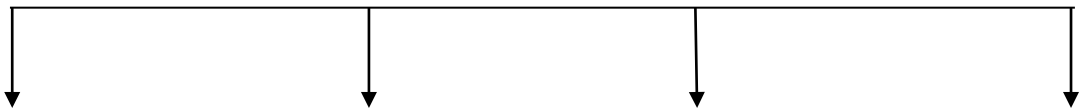

3. القضاء:

4. شخصيات بارزة في الموضوع:

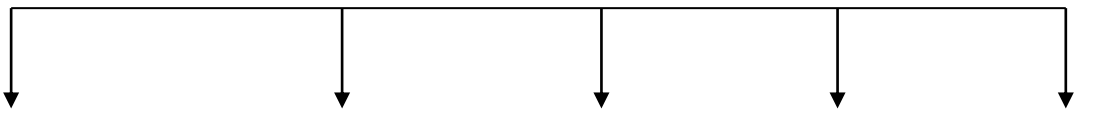

1. قضية " محاكمة بنك الخليفة 2015":

تمت تغطية قضية "محاكمة بنك الخليفة 2015" في جريدة الخبر بنقل أطوار المحاكمة بالتفصيل والإستماع للشهود والمتهمين وتدخلات القاضي والنائب العام وهيئة الدفاع ومثال ذلك: "إنطلاق محاكمة "القولدن بوي" بجنايات البليدة مجددا" 385 شاهد و133 ضحية لكشف إمبراطورية خليفة المنهارة"[1].

كما ركزت الجريدة على غياب المسؤولين كشهود ومتهمين في القضية ومثال ذلك "كبار المسؤولين يتجاهلون محاكمة الخليفة[2]". كما أظهرت الجريدة عدة جوانب سلبية في هذه القضية كالرشاوى والفساد والفضائح ومثال ذلك: هل يكشف "القولدن بوي" أسرار إمبراطورية الورق؟ ويواجه المتهمون في قضية بنك الخليفة تهما تتعلق بتكوين جمعية أشرار، السرقة النصب والإحتيال وخيانة الأمانة، والتزوير في محررات رسمية[3]، كما ركزت الجريدة على قرار تصفية بنك الخليفة "قرار تصفية بنك معتمد لم يقدم تقارير لمدة 3 سنوات أمر غير طبيعي....

كما اعتمدت الجريدة على نقل أقوال المتهم الرئيسي في القضية عبد المومن خليفة أثناء إستجوابه من طرف قاضي المحكمة، إستغرب خليفة في أقواله من إتهام الثغرة المالية التي وجدت بالخزينة.....أجاب خليفة حرمنا البنك المركزي من معاملات التجارة الخارجية....[4]

وبالنسبة لإتجاه الجريدة تجاه الموضوع (محاكمة بنك الخليفة) فقد كانت معارضة بنسبة كبيرة من خلال عرضها لتقارير ونقلها لأخبار وأحداث المحاكمة ما ورد ومثال ذلك: أضحى للقضية أبعاد دولية وسياسية ومالية خطيرة...[5] المحكمة لمعرفة تفاصيل القضية ومثال ذلك: ظهر عبد المومن خليفة في استجواب أمس بمحكمة جنايات البليدة ملما بتفاصيل ترجع إلى 20 سنة....[6]

[1] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7881، 4 ماي 2015، ص2.
[2] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7809، 1 جوان 2015، ص3.
[3] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7779، 2 ماي 2015، ص7.
[4] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7784، 7 ماي 2015، ص3.
[5] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7779، 2 ماي 2015، ص7.
[6] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7784، 7 ماي 2015، ص3.

كما ركزت الجريدة بالتركيز على نقل بعض التصريحات والآراء لرؤساء منظمات دولية /محلية ومثال ذلك: "قال عضو المكتب التنفيذي لشبكة الديموقراطيون العرب المحامي بوجمعة غشير.... الأحكام الصادرة في حق المتهمين في قضية بنك الخليفة...[1]

وقال جيلالي حجاج رئيس الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد: "أن السلطة نجحت في دفن ملف قضية الخليفة...[2]

فيما يخص إتجاه الجريدة بالنسبة لهذا الموضوع فقد كانت معارضة نوعا ما لأن القضاء رغم ما قام به كان شكليا فقط لكنها في تقلها لعض الأفكار كانت محايدة.

وبالنسبة لإتجاه الجريدة تجاه الموضوع (محاكمة بنك الخليفة) فقد كانت معارضة بنسبة كبيرة من خلال عرضها لتقارير ونقلها لأخبار وأحداث المحاكمة ما ورد ومثال ذلك: أضحى للقضية أبعاد دولية وسياسية ومالية خطيرة...[3]

2. متابعة السلطة للمسؤولين المتهمين:

في هذا الموضوع نجد أن الجريدة ركزت على أهم عنصر وهو متابعة السلطة القضائية للمسؤولين المتهمين وعلاقاتهم بموضوع القضية ومثال ذلك: سأل القاضي عنتر منور محافظ بنك الجزائر عن سبب عدم إتخاذ وزير المالية في ذلك الوقت....[4]، وفي ظل غياب بعض الشهود والمتهمين إعتمدت السلطة القضائية على محاضر السماع للشهود من طرف قاضي التحقيق ومثال ذلك: يصل القاضي الذي بدا مرهقا من كثرة التلاوة إلى محضر سماع نورالدين بوطرفة.....[5]كما ركزت الجريدة في هذا الخصوص على استجوابات المتهم الرئيسي عبد المومن خليفة من قبل القاضي.

3. القضاء:

[1]جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7832، 24 جوان 2015، ص3.
[2]جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7831، 23 جوان 2015، ص3.
[3]جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7779، 2 ماي 2015، ص7.
[4]جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7803، 26 ماي 2015، ص3.
[5]جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7809، 1 جوان 2015، ص3.

في هذا الموضوع ركزت جريدة "الخبر" على عنصر القضاء كونه الحكم في هذه القضية كما قامت بنقل جميع التدخلات من قبل قضاة المحكمة وما توصلت إليه من إعترافات وعقوبات ومحاكمات ومثال ذلك: "تنطلق اليوم بمحكمة الجنايات لمجلس قضاء البليدة محاكمة المتورطين في قضية لخليفة....[1] كما قدمت جميع الجوانب المتعلقة بالقضية ومثال ذلك: "المحكمة ستجيب عن 14 ألف سؤال....[2]" كما ذكرت الجريدة أيضا المحاكمات والعقوبات التي صدرت عن هيئة المحكمة ومثال ذلك: "محاكمة تاريخية تنتهي دون كشف الحقيقة 18 سنة لخليفة و52 حكما بالبراءة"[3] كما ظهر أيضا من خلال الجريدة أنها قد علقت على الأحكام الصادرة في حق عبد المومن خليفة ومن معه من خلال: تساءلوا عن مصير أموال الخليفة... الجزائريون يحاكمون الحكم"[4].

وفيما يخص إتجاه الجريدة نحو هذا الموضوع فقد كانت معارضة في بعض المواضيع وكانت محايدة أحيانا كما كانت مؤيدة بنسبة ضئيلة وهذا ما يدل على أن الجريدة لم تتخذ موقف واضح تجاه القضاء فقد كانت تنقل أطوار المحاكمة أكثر من أن يكون لها موقف واضح.

4. شخصيات بارزة في الموضوع:

في هذا الموضوع ركزت جريدة الخبر على أهم شخصية في القضية وهو المتهم الرئيسي رفيق عبد المومن خليفة ومثال ذلك: مومن خليفة يصرح بكرهه للفرنسيين ويحملهم جانبا من إفلاسه....[5] كما قامت الجريدة بوصف المتهم وحالته أثناء المحاكمة: "ترأى أن عبد المومن خليفة للأعناق المشرئبة لرؤيته في قاعة المحكمة...

كما ركزت الجريدة على أهم ما ورد من قبل المتهم عبد المومن: لدي أشياء لا أستطيع قولها"[6] كما تطرقت الجريدة إلى هيئة المحكمة والمتمثل في القضاة ونقلت تفاصيل الجلسات ومثال ذلك: "في أول تهمة واجه بها القاضي عن تزوير عقدي ...كان عبد المومن خليفة واضحا في إجابته[7]... كما أيضا نقلت الجريدة أقوال

[1] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7781، 4 ماي 2015، ص2.
[2] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7823، 13 جوان 2015، ص4.
[3] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7832، 24 جوان 2015، ص3.
[4] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7832، 24 جوان 2015، ص3.
[5] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7784، 7 ماي 2015، ص3.
[6] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7787، 10 ماي 2015، ص17.
[7] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7784، 7 ماي 2015، ص3.

وتصريحات لمحامي الدفاع و حول رأييه في ما ينتظر موكله...أبرز المحامي نصر الدين لزعر ...أن التخوف الذي يمتلك عبد المومن خليفة[1] ..... وأهم عنصر في القضية الذي تطرقت له جريدة الخبر، وركزت عليه هم الوزراء والشخصيات السامية في الدولة وغيابهم عن المحاكمة حتى كشهود ورغم ورود أسمائهم في القضية في حضور البعض منهم ومثال ذلك: "إعترف محمد لكصاسي محافظ بنك الجزائر... قال المحافظ في شهادته أمام قاضي محكمة الجنايات بالبليدة إن قرار تصفية بنك الخليفة.....[2]

وفي ورود أسماء أخرى لشخصيات سامية أخرى: "كشف مصدر مطلع....أن شقيق رئيس الجمهورية عبد الغاني بوتفليقة تنازل..... بعد أن ثبت أن هذه الأملاك إشتراها له عبد المومن خليفة.....[3]

كما أوضحت الجريدة غياب الشهود من وزراء وشخصيات بارزة مثال ذلك: "كما بقي عالقا في المحاكمة غياب أبرز الشهود من الوزراء السابقين والحاليين والمسؤولين السامين رغم محورية شهادتهم في القضية....[4]، كما بينت الجريدة في تصريحات بعض الأطراف من جمعيات ومنظمات أبدت رأيها من القضية لتوضح مواقفهم وآرائهم تجاه القضية: "الناطق بإسم ضحايا بنك الخليفة .....المحاكمة القادمة لا تعنينا والحقيقة لن تظهر إلا بظهور كيرمان.....[5]وقال جيلالي رئيس الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ....أن المتهم الأول في القضية لم يشأ الكشف عما لديه.....[6]

فيما يخص إتجاه الجريدة نحو هذا الموضوع فقد كانت معارضة خاصة إتجاه الوزراء والشخصيات السامية وكما ظهر في بعض المواضيع أنها كانت محايدة في نقلها لبعض المعلومات.

[1] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7831، 23 جوان 2015، ص3.
[2] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7803، 26 ماي 2015، ص3.
[3] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 78157 جوان 2015، ص3.
[4] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7831، 23 جوان 2015، ص3.
[5] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7779، 2 ماي 2015، ص7.
[6] جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ع 7831، 23 جوان 2015، ص3.

الإستنتاجات:

إنطلاقا من نتائج التحليل الكمي والعينة المدروسة لموضوع معالجة " قضية محاكمة بنك الخليفة 2015" من خلال جريدة الخبر توصلنا إلى النتائج التالية:

1- أن جريدة "الخبر" خصصت مساحة معتبرة للموضوع، كما جاء ظاهر في الصفحة الثالثة دائما كما خصصت عناوين المواضيع في الصفحة الأولى وهذاا يدل على إهتمام الجريدة بالموضوع.

2- من خلال مدة الدراسة إعتمدت جريدة "الخبر" على العناصر التيبوغرافية ولكن بنسبة صغيرة مقارنة بالنسبة التي خصصتها للنصوص بإعتبار أن الموضوع هام بالنسبة للقراء.

3- إعتمدت جريدة "الخبر" في معالجتها لقضية بنك الخليفة بنسبة كبيرة على التقرير الصحفي كنوع إخباري وهذا ما يتلائم مع الموضوع كونه متعلق بجلسات المحاكمة فيما وظفت أيضا الخبر الصحفي في نقل بعض المعلومات والأخبار إضافة إلى المقال والتعليق والمقابلة، أي أن التقرير الصحفي إحتل أكبر نسبة.

4- بالنسبة للمواضيع الرئيسية فقد إهتمت جريدة "الخبر" بموضوع الشخصيات البارزة في الموضوع بنسبة كبيرة عن باقي المواضيع إذ قامت بإبراز الشخصيات المهمة في الدولة من وزراء ومسؤولين على غرار المتهم الرئيسي في القضية كما اهتمت أيضا بموضوع متابعة السلطة القضائية للقضية.

5- كما نجد إتجاه جريدة "الخبر" نحو المواضيع المتناولة أثناء مدة الدراسة نجدها معارضة بنسبة كبيرة بمواضيع الشخصيات البارزة من وزراء ومسؤولين سامين ،كما كانت معارضة أيضا نحو موضوع ملف قضية محاكمة بنك الخليفة 2015 وخاصة من جانب الفضائح والإتهامات،كما اهتمت بموضوع العقوبات والمحاكمات التي صدرت في حق المتهم الرئيسي وأحكام البراءة التي صدرت في حق بعض المتهمين.

قائمة المصادر و المراجع:

-القرآن الكريم.

المعاجم:

1. ابن منظور ، **لسان العرب**، دار المعارف، لبنان، 1992.
2. أحمد العايد و آخرون، **المعجم العربي الاساسي**، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم.
3. طارق سيد احمد الخليفي، **معجم مصطلحات الاعلام انجليزي – عربي**، دار المعرفة الجامعية ، ط 1، القاهرة، 2008

المراجع:

4. احمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام و الاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2010.
5. بتينا بيترز، **دراسة حولة وسائل الإعلام: تغطية أو كشف الفساد؟**، تاريخ الاطلاع
6. بسام مشابقة: **مناهج البحث الاعلامي و تحليل الخطاب**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الاردن، ط1، 2010.
7. بيار ألبير، **الصحافة**، تر: فاطمة محمود عبد الله، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.
8. حسن نافعة، **دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية** مجلة المستقبل العربي، العدد 310، مركز دراسات الوحدة العربية، 12/ 2004، ص100.
9. خليل عبد القادر، **ملتقى وطني حول "دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر"**، يوم 06/ فيفري/ 2013، جامعة الدكتور يحي فارس المدية.
10. رشدي طعيمة ، **تحليل المحتوى في علم الاجتماع ، مفهومه ، استخدامه** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1987 .

11. زهير إحدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

12. سمير محمد حسين، **تحليل المضمون** ،عالم الكتب ،القاهرة،1983.

13. طلعت همام، **مئة سؤال عن الصحافة**، ط2، الأردن، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1988.

14. عبد إله بن حسن الجابري،**الفساد الاقتصادي**، قسم الاقتصاد، تقرير التنمية في العالم جامعة أم القرى، 1996.

15. عيسى عبد الباقي،**الصحافة و فساد النخبة دراسة الاسباب و الحلول**، العربي للنر و التوزيع، القاهرة، ط1، 2005.

16. فاروق أبو زيد، **مدخل إلى عالم الصحافة**،ط2، القاهرة، عالم الكتب، 1998.

17. **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي في الإسكندرية، ديسمبر 2004.

18. فضيل دليو، **الاتصال مفاهيمه – نظرياته– وسائله**، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

19. كرم شبلي، **معجم المصطلحات الإعلامية**، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1989.

20. مجموعة مؤلفين،**مكافحة الفساد**، ط 1، الأكاديميون للنشر و التوزيع، ج 1، عمان، 2014.

21. محمد الفوزي، **نشأة وسائل الإعلام وتطورها**، ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 2006.

22. محمد جمال باروت، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط1، مركز الوحدة العربية، القاهرة، 2004.

23. محمد شطاح، نعمان، بوقرة،**تحليل الخطاب الادبي و الاعلامي بين النظرية و التطبيق** ، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الاولى، 2006.

24. محمد عبد الحليم عمر، **الإجراءات العلمية الإسلامية لعلاج الفساد الاقتصادي**، جامعة الأزهر، القاهرة، 2000.

25. محمد عبد الحليم، **تحليل المحتوى في بحوث الاعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

26. محمد عبد الحميد : **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1997.

27. محمد عبد الحميد ، **تحليل المحتوى في بحوث الاعلام** ، ديوان المطبعات الجامعية ،الجزائر ،1979.

28. محمد عبد الحميد،**البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، عالم الكتب ،القاهرة ، 2000.

29. محمد منير حجاب، **مدخل إلى الصحافة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010.

30. محمود عبد الفضيل، "**مفهوم الفساد ومعاييره**"، المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004.

31. مركز دراسات وبحوث الدول النامية، **الفساد والتنمية**، القاهرة، مصر، 1999.

32. **المرمزون هم**: أ : الأستاذ زواوي، أستاذ بقسم علوم الإعلام و الاتصال.

33. موسى بودهان، **النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر**، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2009.

34. مي فريدة، **الفساد رؤية نظرية** "مجلة السياسة الدولية"، العدد 134، 2001.

35. نزيه عبد المقصود محمد مبروك ،**الفساد الاقتصادي أسبابه، أشكاله، آثاره، آليات مكافحته**، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي، ط1، 2003.

الرسائل الجامعية:

1. هميسي نور الدين ، **أنماط الاعلان في الصحافة الجزائرية المكتوبة**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والتصال،جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005

2. نزهة حانون، **الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية ميثاق السلم والمصالحة الوطنية** نماذج دراسة لجريدتي النصر والخبر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2007- 2008.

3. دليلة غروبة، **دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، جامعة باجي مختار عنابة، 2010.

4. دليلة غروبة،**دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، جامعة باجي مختار عنابة ،2010.

5. دليلة غروبة:،**دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه اعلام و اتصال، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010

6. حاجة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2012- 2013.

7. إمنصوران سهيلة، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/ 2006.

8. أسماء عبادي، **المعالجة الاعلامية للتلوث الصناعي في الصحافة الجزائرية**– دراسة تحليلية لجريدة الوطن الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

الجرائد:

1. جريدة الخبر، **يومية جزائرية**، ماي- جوان2015.

القوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 قانون رقم 90- 70 مؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام.

الوابوغرافية:

http //**www** ,**aljazeera**. **net** a03/04/2016 1730

1. **http**/ **www**. **Transparency**.**org** à 22: 44 le: 2/02/ 2016.

http: **www**. **Alarabiya**. Net/ le27/12/ 2015 à 19: 00

2. الجزيرة الفرنسية أنظر الموقع الالكتروني:

3. سعود بن هاشم جليدان، **أوجه الفساد المالي**، العربية نت، نقلا عن صحيفة اقتصادية، لمعلومات أوفر أنظر الرابط التالي:

1. صالح الطائي، **دور الإعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري**، صحيفة المؤتمر نشرت بتاريخ **http**// **www**.**inciraq**. **Com**. .2009 /03/02

2. الموسوعة الحرة ويكيبديا، **orgwww**.**wikipedia** ,، أطلع عليه يوم: 19 فيفري 2016،.

3. الموقع الالكتروني: .**http** //**www** .**elkhabar** .**com** /**ar**/**watan**

الملحق رقم (01):

دليل التعريفات الإجرائية:

هذا الدليل موضوعي أعد في إطار شهادة ماستر في علوم الإعلام و الإتصال تحت عنوان: المعالجة الإعلامية لجريدة الخبر لقضايا الفساد الإقتصادي-محاكمة بنك الخليفة 2015 نموذجا- معتمدا في ذلك على أسلوب تحليل المحتوى كأداة لتحليل العينة المعنية بالدراسة وهي جريدة "الخبر" وتحتوي الصفحات الأتية على الفئات وعناصرها وكذا تعريفاتها الإجرائية وقد تم الإعتماد في ذلك على وحدة العد كأسلوب للتكرار بالإضافة إلى وحدة السنتيمتر المربع لقياس المساحة .

التعريفات الإجرائية

أ–فئة الشكل:وهي الفئات التي تدور حول الشكل الذي قدم فيه هذا المضمون و إنتقلت من خلاله معانيه،وهي تجيب عن التساؤل الخاص: كيف قيل؟

1–فئة المساحة: هي المساحة التي يشغلها موضوع التحليل على حساب المساحة الكلية والمطبوعة والمخصصة للجريدة.

2–فئة العناصر التيبوغرافية: هي العناصر التي تعتمد عليها الجريدة في تقديمها للموضوع وهي تضم:النص،الصورة، العنوان.

- ✓ النص:هو الوعاء الذي يحمل المحتوى أو مضمون المادة الإعلامية.
- ✓ الصورة: هي مكملة للمادة التحريرية وتعكس الموضوع.
- ✓ العنوان: مدخل حقيقي للموضوع، يستطيع أن يجذب انتباه القراء.

ب– فئة الأنواع الصحفية:نقصد بها القوالب الفنية أو الأشكال المختلفة التي تقدم بها المادة الإعلامية وذلك للإستدلال على المركز أو القيمة التي يعبر عنها الشكل المختلف للنشر، وهي على نوعين خبرية، ورأيية .

1. الخبر: هو ما ينقل ويحدث به قولا وكتابة، وخبرت الأمر أي علمته.أي ما أتاك من نبأ يعني أنه أمر ما يحدث وتناقلته الناس عن طريق أحاديثهن أو عن طريق الكتابة،أو هو المعلومات عن أحوال جرت.
2. التقرير: هو نقل سردي لتفاصيل الحدث و بالتالي على الصحفي أن يكون موجودا بعين المكان لنقل تفاصيل ما جرى.
3. التعليق: هو عبارة عن التقييم الذي يقوم به الصحفي المحرر حول خبر معين من جهة، كما يبرز التفاصيل أو الجوانب المشكلة للخبر ، كما ينبغي أن يعلن عن إمكانية تطور الأحداث معبرا عن آراء ووجهات نظر حول حادث أو ظاهرة أو مشكلة وذلك بأقصى سرعة.

4. المقال: هو ذلك النوع الصحفي الذي يعطي طابعا واقعيا وملموسا للأحداث التي يعممها الكاتب ويقوم بشرحها،إذ يهتم المقال بمواضيع تهم العصر وتستجيب لسياسة الجريدة.

5. أنواع أخرى: المقابلة: حوار مع شخصيات معروفة وذات صفة رسمية.

ت–فئة المضمون:تدور حول مادة الإتصال أو المعاني التي تنقلها والتي تجيب عن التساؤل الخاص ب"ماذا قيل؟"

ث–فئة الموضوع: مدى تركيز الجريدة على بعض المواضيع، و هي تستهدف الإجابة على السؤال على ما يدور موضوع المحتوى؟

1–الفساد الإقتصادي: هو جميع الإنحرافات التي تلحق الضرر بالبناء الإقتصادي للدولة و المالي مما يجعل القائمين به إلى تحقيق مصالحهم الخاصة و إستغلال نفوذهم على حساب المصلحة العامة، كالأضرار التي سببها بنك الخليفة

–المحاكمة:تعبير عن القانون و العدالة و إصدار الحكم على الأطراف الفاعلة للعمل الغير شرعي.

2–المتابعة: هي عملية تتبع الوقائع التي حدثت نتيجة العمل الغير شرعي.

–متابعة القضاء الوطني: يتبع الإدعاء العام لقضية الفساد وإدانة المسؤلين عن الفساد ببنك الخليفة.

3–السلطة: المتمثلة في رئيس الجمهورية وجهاز الحكومة وكذا القضاء.

–رئيس الجمهورية: وهو"السيد عبد العزيز بوتفليقة"،سلطة البلاد بيده كرئيس و إعطاء الأوامر لجهاز الحكومة للتدخل في شؤون الدولة وما يحدث فيها.

–القضاء: يعبر عن السلطة التي تحكم البلاد من الفساد و المفسدين.

ج–فئة المصادر: تعني مصادر إستسقاء الأنباء التي تعتمد عليها جريدة "الخبر" وتضم:

1. صحفي ومراسلي الجريدة:صحفيين موزعين في مناطق مختلفة يزودون الجريدة بالأخبار.
2. هيئة التحرير: الصحفيين المحررين بالجريدة.
3. وكالات الأنباء: الأنباء التي ترسلها وكالات الأنباء وهي أهم مصادر الأخبار وتقوم بتغطية الأخبار في مناطق الأحداث عبر المراسلين.
4. مصادر أخرى:مصادر لاتندرج ضمن المصادر الأخرى.
5. بدون مصادر: هي الأخبار التي تنشرها الجريدة دون ذكر مصدرها.

د–فئة القيم الإخبارية: نقصد بها الأسس التي تختار وفقها جريدة الخبر أخبارها والمتمثلة في السلبية والإجابية للعناصر الأتية وهي:

- ✓ شخصيات بارزة:شخصيات هامة لها علاقة بالحدث.
- ✓ صراع: بين العدالة والمسؤليين في الدولة.
- ✓ ضخامة: حدث له وقع كبير.
- ✓ آنية: خبر نقل فور وقوعه.
- ✓ فائدة: خبر له فائدة.